



الوضع السياسي الراهن ومهامتف النضالية في المرحلة القادمة

نص التقرير السياسي الذي قدمه المكتب السياسي

للمؤتمر العام الخامس الذي عقد في الفترة ما بين

((١٥ - ١٨ / تشرين الأول / ١٩٧٩))

مكتب الجمعية العامة
والقمة المركزية

مجلس أمناء
الجامعة العربية

الوضع السياسي الراهن ومهاكتف النضالفة فف المرحلة القادمة

نص التقرير السياسي الذي قدمه المكتب السياسي
للمؤتمر العام الخامس الذي عقد في الفترة ما بين
((١٥ - ١٨ / تشرين الأول / ١٩٧٩))

الجهفة الشعبفة - القفاة العامة -
ائرة الاعلام المركزي

الطبعة الأولى

١٩٨٠

المقدمة:

منذ آب ١٩٧٣ جدت متغيرات عديدة كان لها،
او لبعضها أثرا كبيرا على منطقتنا عموما، وعلى
قضيتنا الفلسطينية بشكل خاص.

وباعتبار ان البرنامج السياسي عادة يتناول
المنطلقات والمبادئ الاستراتيجية التي يعتمدها
التنظيم، فيصبح من الضروري تناول المتغيرات
التي تستجد على ساحة العمل اولا، والمتغيرات
التي تستجد على كل ساحة لها تأثير مباشر او
غير مباشر على الساحة الرئيسية ثانيا. وتحديد
موقف واضح من كل قضية او حدث او تغيير
بحيث يأتي هذا التناول مكملا للبرنامج
السياسي او بكلمة ادق مفسرا - لمواقف التنظيم
تجاه الاحداث الجديدة اعتمادا على المبادئ
والمنطلقات الاستراتيجية التي أثبتتها البرنامج
السياسي، ونحن في الجبهة الشعبية - القيادة
العامة - اعتمادا على البرنامج السياسي
للجبهة المقر في المؤتمر الرابع للجبهة في العام

١٩٧٤ نتناول فيما يلي أهم المتغيرات التي طرأت منذ ذلك وحتى انعقاد المؤتمر العام الخامس (تشرين ١٩٧٩) محددين رأي الجبهة من كل ذلك محددين مهماتنا النضالية للمرحلة الراهنة.

هناك فرق كبير بين ان تتعاطى مع المتغيرات وان تحتويك هذه المتغيرات، ان تتعاطى مع المتغيرات يعني ان تعد اسباب قوتك، واساليبك الجديدة في مواجهة الجديد مع الحفاظ المطلق على المبدئية.

اما ان تحتويك المتغيرات، فتلك مسألة ينطبق عليها القول بانك ضمن اللعبة حتر لو ملأت الدنيا ضجيجا وانك اصبحت صيدا سهلا للوقوع في الشباك من ضمن الطروحات التي تطرحها نفسها.

وامام ذلك فالذي يهمننا ليس فقط تفسير الواقع، بل العمل لتغييره ولن نستطيع القيام بعملية التغيير هذه الا بالفهم العميق لابعاد كل جديد، يضيف تراكما نوعيا على الواقع المعاش.

ان ثلاث دوائر اساية تترك بصماتها على

مسار قضيتنا، تؤثر سلبا او ايجابا في دفع او تأخير حركتنا الدائمة في الثورة، وكما اننا لسنا بمعزل عن التأثير، فليس غيرنا بمعزل عن تأثيرنا،.. سلبا او ايجابا ايضا.

ان هذه الدوائر الثلاث الاساسية هي، المحيط الدولي ومتغيراته، والمحيط العربي ومستجداته، والمحيط الفلسطيني والخاصات التي تعتريه.

هنا نتناول هذه المستجدات وتأثيراتها ودلالاتها ومواقفنا منها، ان كل الذي يطرح يوميا، يهدف اسا لابقاء وضع المنطقة في جو التسوية عبر تطويع المنطقة، ان انظمة متشددة اصبحت لينة، وان الانظمة اللينة اصبحت اكثر ليونة.. وان الساحة الفلسطينية التي تشهد كل يوم، قادما جديدا، اصبحت تتعاطى هذه الامور وكأنها انتصارات حقيقية تحققها بدلا من ان تكون، وفي احسن الاحوال عاملا مساعدا في توضيح اساب تصلبنا او عاملا جديدا يضاف الى عوامل تصلبنا، وعلى المستوى الدولي ورغم مظاهر الانفراج تتوالى الصراعات حيث تعمل الامبريالية للنفاذ من جديد للسيطرة على

مقدرات الشعوب. وحيث تناضل الشعوب لنيل حريتها، وضرب محاولات الامبريالية الجديدة، ان مؤتمر هلسنكي الذي اقره الفصل الختامي للامن الاوروبي، تناول مناطق التماس او الاحتكاك اليومي ما بين المعسكرين والمناطق التي كانت كل الحروب العالمية تنطلق منها.

لكن الصراعات لم تتوقف، ليس فقط في بقية مناطق العالم، ومنها منطقتنا، بل وايضا في كل المناطق التي تناولها الانفراج الدولي، فالصراع الاوروبي اساسا سيستمر، ما دام هناك امبريالية تقوم معتمدة على بسط نفوذها على غيرها من الشعوب والبلدان لتحقيق نموها وبقاؤها. وما دامت الشعوب تناضل في سبيل التحرر والتقدم وتحقيق الرخاء. وفي قلب كل هذا تقف قضية فلسطين تتأثر وتؤثر، فهي المدخل في دحر الامبريالية الى الابد عن منطقتنا نفوذا وسيطرة، وهي المدخل، في استمرار هذا النفوذ وهذه السيطرة، ولا بد لنا بشكل عام، من اقرار هذه الحقيقة، ليس فقط من منطلق وطني، بل ومن رؤية قومية شاملة. ومن فهم وادراك لطبيعة الصراع بيننا وبين الصهيونية. باعتبارها شكلا من اشكال الامبريالية، او على اقل تقدير

باعتبارها كتيبة الامبريالية الصدامية الاولى في المنطقة. ان صراعنا مع الصهيونية، ليس كما يحلو للبعض ان يصوره، صراع فقط على بعض مكاسب يمكن ضمها على نمط ونهج السادات، بل هي صراع وجود او عدم وجود لامتنا محررة متحررة. ولننطقنا خالية من التبعية والرجعية المحلية اداة الامبريالية العالمية.

وليس صدفة، ان تقف مع قضيتنا كل الشعوب التي ناضلت وتناضل ضد الامبريالية في العالم كله، بل لان قضية الحرية واحدة لا تتجزأ أولاً، ولفهم الشعوب لطبيعة الصهيونية وعلاقاتها بالامبريالية ثانياً.

ومن هنا فان تقريرنا السياسي ومهماتنا النضالية للمرحلة الراهنة، سيتناول الوضع السياسي الراهن ومهمات - المرحلة المقبلة، وطبيعة التعامل مع المستجدات على المستوى الدولي والعربي والفلسطيني..

الوضع الدولي

١ - صراع الرأسمالية والاشتراكية الذي يشهده العالم الآن:

سيظل التناقض بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي قائماً، وستصبح الاشتراكية أكثر فاكثراً القوة الرئيسية في تحديد اتجاه التطور التاريخي المعاصر حتى يحل التناقض، ويحسم بالانتصار (الحتمي) للاشتراكية.

وتأسياً على ذلك فالتحالف الاستراتيجي بين المنظومة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية وفي طليعتها حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية والحركة العمالية التقدمية في البلدان الرأسمالية ستعمق، وتتوطد في مواجهة الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والصهيونية العنصرية الاستيطانية - كأعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية في الاستعمار الجديد والرجعية.

عقب الحرب العالمية الثانية والتحرر الوطني لبلدان أوروبا الشرقية وقيام الانظمة الاشتراكية فيها، كانت حركة التحرر الوطني في (آسيا - افريقيا - وأمريكا اللاتينية) تنمو وتشتد، وكان الاستعمار القديم ينحسر ويحاول الاستعمار الجديد الحلول مكانه وظهرت الامبريالية الامريكية كقوة صراع دولي اساسية في مواجهة حركات التحرر الوطني النامية وحليفها الاستراتيجي المنظومة الاشتراكية، ونمت القوتان نموًا «مضطردًا»، وفي ظل سباق التسلح النووي بين القوتين العالميتين، وقيام حرب باردة بينهما كادت تتطور وتؤدي لنشوب حرب عالمية ثالثة، طرح مبدأ التعايش السلمي بينهما.

وفي ظل هذا التعايش، ورغم الهجمة الامبريالية الشرسة والمتابعة تمكنت حركة التحرر الوطني العالمية بدعم وتأيد المنظومة الاشتراكية من تحقيق انجازات مهمة في الاستقلال الوطني، واحداث تغييرات وتحولات اقتصادية واجتماعية هامة، وبناء قوتها المترابطة في الدفاع والانتصار لقوى التحرر الاخرى المغلوبة على امرها، كما نمت

وترعرعت حركة دول عدم الانحياز.

كما كانت الوثيقة التي اقرها (مؤتمر هلسنكي) للامن الاوروبي خطوة في طريق الانفراج (السياسي) وخطوة يجري العمل على توسيعها وتشميلها الناحية (العسكرية) لوقف سباق التسلح والحد من استعمال الاسلحة النووية، ثم المضي في نزع سلاح شامل، ولقد كانت وثيقة هلسنكي خطوة على طريق العمل للانفراج الدولي الذي يعتبر جزءا هاما واساسيا من التعايش السلمي بين الانظمة الاجتماعية المختلفة وتدعيما للانفراج الدولي تم عام ١٩٧٢ توقيع معاهدة سالت (١) كبداية للحد من الاسلحة الاستراتيجية اعقبها توقيع سالت (٢) عام ١٩٧٩ بموقف يدعم بدوره سياسة الانفراج، ولم تمنع سياسة الانفراج حركة التحرر الوطني من التقدم وتحقيق الانجازات الظاهرة وممارسة ثورة تاريخية في هذا العصر، ففي ظل سياسة الانفراج حققت المنظومة الاشتراكية مع حلفائها في حركة التحرر الوطني العربية والعالمية انجازات لا يستهان بها.

ففي عام ١٩٧٥ انتهت الحرب الامريكية العدوانية في فيتنام واضطرت الولايات المتحدة

لانسحاب من الهند الصينية، وانتهت
الدكتاتورية الفاشية في اسبانيا والبرتغال،
وحققت شعوب المستعمرات البريطانية
استقلالها وتمكنت انغولا من افشال التدخل
العسكري الخارجي، وسقط النظام الملكي في
افغانستان وتعمقت واتسعت حركة الثورة
الفلسطينية، رغم الهجمات الامبريالية
والصهيونية والرجعية التي تعرضت لها
وتمكنت من تأكيد وجودها امام الرأي العام
العالمي والدولي، ذلك الذي اقرته الامم المتحدة
باعتبارها حركة التحرر الوطني لها الحقوق في
ممارسة مختلف اشكال النضال السياسي والمسلح
للوصول الى اهدافها في الاستقلال وتقرير المصير،
واقامة دولتها ذات السيادة فوق ترابها
الوطني ، ولن ننسى مثل ذلك وبعد تحرر
الجزائر واستقلالها، وقيام جمهورية اليمن
الشعبية الديمقراطية وجماهيرية الفاتح من
سبتمبر في ليبيا، ونجاح الحركة الثورية
السانديانية في ناكاراغوا وسقوط حكم دكتاتورها
الفاشي سوموزا.

ويحتفظ العملاقان حول قضية الشرق
الاولى خصوصا بوجهات نظر متباينة في ظل

توازن القوى القائم في المنطقة ويقف الاتحاد السوفيتي منسجماً بذلك مع القوى الوطنية والتحررية العربية من سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط موقفاً عدائياً، وذلك في اقصى ما يمكن ان تلتزم به الولايات المتحدة هو الاعلان عن تأييدها لقبول المساعي من اجل اصدار قرار جديد عن الامم المتحدة بصدد قضية الشرق الاوسط، سوف يستند بالضرورة للقرار ٢٤٢ مع بعض التعديلات التي تتضمن عبارات (غامضة) حول حقوق الشعب الفلسطيني، ستبتعد عن جوهر الحل الحقيقي العادل وتؤدي الى توفير (غطاء دولي) للتسوية الامريكية المنفردة، وقرار اتفاقيتي كامب ديفيد، ومعاهدة ٢٦ آذار ١٩٧٩ المصرية الاسرائيلية في واشنطن. ولا بد من الاخذ بعين الحذر الاخطاء المحتملة والمتوقعة من جراء هجمات الامبريالية وفصائلها الشرسة في الكيان الصهيوني المسلح والرجعية العميلة المهيأة للقيام بهجمات مضادة في دور محسوب ضمن تحالفات مبرمجة، ومتفقة مع المصالح الامبريالية الاستراتيجية.

ولا بد من الاخذ بعين الاعتبار المستجدات

على الساحة الدولية في موازين القوى العالمية وفي تأثيراتها المختلفة على القوى الاساسية في الصراع الدولي سلبا او ايجابا. وهنا تجدر الاشارة الى وضع الصين الشعبية الجديد ودورها والخلل الكمي الذي احدثه موقف الصين الجديد وهذا الخلل المتوقع، يمكن اعتباره سمة سلبية بارزة من سمات الوضع الدولي الراهن، في ظل التعايش والانفراج الدولي، وترجيح الكفة لصالح الامبريالية والرجعية في صراعها الحاد مع حركة التحرر الوطني العالمية وحلفاءها في المنظومة الاشتراكية، وما يقال يمكن ان ينطبق بنسبة او باخرى على (رومانيا).

٢ - دور دول عدم الانحياز:

ان مجموعة باندونغ في بداية الخمسينات ذات الطابع النوعي المتشابه اصبحت في مؤتمرها السادس (١٩٧٩) تضم ما يزيد على تسعين دولة، بينها دول (متسربة) من خلال الاقبال الكمي على التمتع بعضوية عدم الانحياز، مع ملاحظة اختلال كفي طارئ يحاول تعطيل دور دول عدم الانحياز ومهامها الاساسية في الانتقال من مرحلة عدم التحالف السياسي، او الدخول في ائتلاف عسكرية مع الامبريالية الدولية، الى

مرحلة المهام الكبرى في التصدي لامبريالية
ودعم حركة التحرر الوطني المتنامية.

ان الاساس المعادي لامبريالية والصهيونية
الذي اعد في (هافانا) بكوبا، يستجيب للمصالح
الحيوية الحقيقية لشعوب بلدان عدم الانحياز،
وعليه فان المصلحة الرئيسية لعمل المؤتمر
السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز،
هو ادراك المشاركة فيه لوحدة مصالحهم في
النضال الحازم ضد الامبريالية، لقد جرت
محاولات لافراغ الحركة من (اتجاهاتها المحددة)
وادخالها في طريق مسدود بابعاده بنسبة او
باخرى من القوى الاجتماعية والتاريخية
المتصارعة، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها
النجاح فالأوساط الغربية مثلا حاولت افشال
المؤتمر عن طريق ابعاد المؤتمرين عن (مناقشة
المشاكل المعاصرة) انسجاما مع مواقف
الامبريالية.

لقد اظهرت المؤتمرات السابقة لبلدان عدم
الانحياز، ان هذه الحركة تنمو كقوة مهمة في
النضال من اجل توطيد السلام الشامل وقوة
مجاهة حقيقية لامبريالية والاستعمار الحديث
والصهيونية والعنصرية، وفي السنين الاخيرة

تتشدد بلدان عدم الانحياز في مطالبتها بتغيير كلي في نظام العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين الدول. وتنقسم مواقفها برؤيتها المشتركة: ان الدور المتزايد والفاعل انما يقوم على اساس المصالح الاقتصادية المشتركة لهذه الدول، وتوطيد مواقعها في مجال العلاقات الدولية والاستقلال السياسي للشعوب، وخلق الظروف للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان. ان دور دول عدم الانحياز، وتطور هذه الحركة مسألة ملحة وهامة. وبقدر ما ينمو نفوذها على المسرح العالمي تتزايد مسؤوليتها في التطور اللاحق في العلاقات الدولية.

ومهمتنا اذن كحركة تحرر وطني تبقى في المحافظة على وحدة حركة عدم الانحياز، وافشال محاولة الاعداء في (شقها). وتعزيز تلاحمها على اساس مبدئي في النضال ضد الامبريالية والاستعمار بشكليه القديم والحديث، والعنصرية. ومن اجل الحرية والاستقلال والتحرر الوطني.

٣ - الاشتراكية الدولية ودورها في وضع أوروبا:

في السنوات الاخيرة، اصبح (التيار الاصلاحي) في الحركة العالمية (احزاب الدولية الاشتراكية) في أوروبا الغربية، يركز اهتمامه على حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث (آسيا - افريقيا - امريكا اللاتينية). وبشكل خاص في المدة الاخيرة على حركة التحرر الوطني الفلسطينية لماذا...؟ مع تعاظم حركة التحرر الوطني وازمة النظام الامبريالي سياسيا برزت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاشتراكية الدولية، التي انتفى فيها العداء، للرأسمالية. واتسعت شعاراتها واهدافها (بالمراوغة) بطريقة ديماغوجية تدغدغ احلام الجماهير الشعبية.

(فصيغ) الاشتراكية الدولية التي طرحتها حول حركة التحرر الوطني أكثر اعتدالا واقل تحديدا، ولكنها من خلال ذلك، تحاول اختراق النطاق الاوروبي لانتزاع مواقع ثابتة لها في الدول النامية.

ان حركة التحرر الوطني العالمية، وحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، يزداد عداؤها للامبريالية ويتعمق مضمونها الاجتماعي، ولهذا (فالانتهازية) (الاشتراكية الدولية) تسعى للحصول داخل هذه الحركة على مجالات نفوذ جديدة.

ان الاوساط الامبريالية قلقة من درجات التطور المتنامية في البلدان المختلفة. فالعملية التاريخية تجري فيها بوتائر عالية وسريعة الى حد مفرع للامبريالية.

ومن هنا تسعى الامبريالية لتغيير مجرى الاحداث بدعم القوى الرجعية المتمثلة (نظام السادات، قابوس، والنميري، وزياد بري في الصومال). ثم تعمل لترويض الرأي العام والفئات السياسية الحاكمة في الدول النامية، في محاولة جادة لبقاء بلدانها ضمن اطار الرأسمالية العالمية.

ان تقييم نشاط (الاشتراكية الدولية) خارج الجغرافية الاوروبية، وفي ظل الصراع المحتدم بين حركة التحرر الوطني، والامبريالية والصهيونية، يستلزم بالضرورة اعطاء اجابات محددة لاسئلة محددة. هل الدولية الاشتراكية

حريصة على مصلحة الشعوب النامية وعلى مصلحة الشعب الفلسطيني بالذات. كما يدعي زعمائها (فلي برانت المانيا وبرنوكرايسكي النمسا) ام العكس هو الصحيح؟ الثابت حتى الآن ان الاشتراكية الدولية ليست غير وسيلة من وسائل الامبريالية في اوروبا. وهدفها المرحلي افراغ الثورة الفلسطينية عبر منظمة التحرير من محتواها النضالي والتقدمي، وترويضها لما يحقق الهدف الامبريالي الصهيوني الابعد، (الصهيونية ممثلة بأبا اييان) في عضوية هذه الحركة، وفي توزيع ادوارها لتكريس وجود الكيان الصهيوني في المنطقة، وان زعماء (الاشتراكية الدولية) يمارسون عمليا اليوم ضغطا عنيفا وخبيثا على البلدان النامية عن طريق غرس (افكارهم) الاصلاحية في هذه البلدان، تلك الافكار التي تخدم بصورة اخرى مصالح البورجوازية الاوروبية الكبرى، والاحتكارات العالمية من خلال طرح النهج الاوروبي (والانفتاح). (والشراكة الاجتماعية)، (ولعل نظام السادات خير شاهد على ذلك). وان هذه المشاركة تعني التخلي عن التضامن والنضال ضد الاحتكارات الامبريالية وقبول (المصير المحتم) الذي اعد سلفا في مطابخ الامبريالية العالمية.

ان الاشتراكية الدولية دأبت اخيرا على
تصعيد حملتها لدق اسفين بين حركة التحرر
الوطني في البلدان النامية، وحركة التحرر
الوطني الفلسطيني بشكل خاص وبين حلفائها
الاستراتيجيين في المنظومة الاشتراكية.

ان منطلقات الاشتراكية الدولية تعمل على
كبح العمليات الثورية بشكل عام، وفي الشرق
الاطلس بشكل خاص، باعتباره مركز ثقل نفطي
استراتيجي، وسوق استهلاك واسع وكثيف للانتاج
الرأسمالي وهم يعملون جاهدين لتحقيق
اهدافهم تلك، عن طريق زيادة المساعدات
للبلدان النامية والمناورة السياسية (التوفيقية).
ان التناقض وانعدام المبدئية في مواقف الدولية
الاشتراكية، يدعونا لمزيد من اليقظة والحذر من
الوقوع في شرك (الوساطات) المرتبة والمبرمجة
وفي (المخطط الاستراتيجي للامبريالية). تلك
المواقف التي لا تتجلى (حصراً) في مسائل
الصلات الاقتصادية الدولية وانما تظهر ايضا
بوضوح في تناقض بارز في موقفها من المشكلات
السياسية الحادة التي تتعلق بالنضال المناهض
للاستعمار والامبريالية والصهيونية، كقضية

الشرق الاوسط.

وحيث لا يزال للكيان الصهيوني في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا، مرتكزات هائلة للاستعمار والصهيونية، والقضاء عليها مهمة مطروحة بالحاح امام شعوب المنطقة. فان هذه المنطقة تشكل حيزا هاما من اهتمام ونشاط الاشتراكية الدولية.

ان حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية تجد نفسها ملزمة بخوض نضالا مسلحا من اجل التحرير والعودة، واقامة حكم وطني مستقل. فوق التراب الوطني الفلسطيني، بيد ان هذا الشكل الاستراتيجي والموضوعي من النضال لا يعجب الاشتراكية الدولية ولا يمكنها قبوله. لهذا طرحت في الآونة الاخيرة في لقاءات فيينا (برونو كرايسكي - فيلي برانت) طروحاتها المشبوهة، التي تدخل في صلب التآمر الامبريالي الصهيوني الرجعي، لشل الكفاح المسلح وتطويقه، والقضاء عليه، واستبداله بوسائل العمل السياسي (حصراً) وبتجميد عمل المقاومة الفلسطينية، ونضالها المسلح في داخل الوطن المحتل وخارجه، تمهيدا لتصفيتها

وانهاء فاعليتها، في ظروف المتغيرات الدولية
السريعة والحاسمة. ان اقوال الاشتراكية الدولية
شيء وافعالها شيء آخر.

ان موقف الدولية الاشتراكية من قضية الشرق
الاطوسط يفضح (نفاقها) وانحيازها للامبريالية
الامريكية والصهيونية العنصرية.

اما الخلافات التي تظهر على السطح في
بعض مواقف الاشتراكية الدولية فهي ناتجة
فقط عن وضع هذا الحزب الاشتراكي الدولي (في
المعارضة او في الحكم).

ولا شك في ان موقف (الاشتراكية الدولية) في
اوروبا الغربية. قد تكيف مع آراء الدوائر
الصهيونية التي يشغل رئيس وزرائها السابق في
حزب العمل (شمعون بيرز) منصب نائب رئيس
الدولة الاشتراكية. وحيث تسهم تلك الدوائر
الصهيونية، بعضوية نشطة في الجهاز الاقتصادي
للتجمع الرأسمالي الامريكي، الاوروبي الغربي،
(السوق الاوروبية المشتركة)، الذي يشكل عصب
حياتها مجتمعة.

٤ - الشرق الاوسط ودوره في الصراع الدولي:

الشرق الاوسط بامتداداته الاوروبية والاسيوية والافريقية يشكل نقطة استراتيجية وحساسة في المنظور الامبريالي الامريكي والاوروبي الغربي، حيث تشكل اطلالاته على البحار الدولية الثلاث، مجالا حيويا واستراتيجية عسكريا لا يستهان به.

والشرق الاوسط بجغرافيته البشرية العالمية الغزيرة الانتاج. وهو من ناحية الطبيعة الجيولوجية يشكل مستودعا رئيسيا لاحتياطي الطاقة ومشتقاتها، وتخزن فيه كمية جيدة من الخامات والفلذات - الاستراتيجية التي تأخذ حيزا هاما من اهتمام الصناعة الامبريالية.

ان الشرق الاوسط كان ولا يزال في المنظور العسكري الامبريالي نواة جيدة لاحلاف عسكرية، بدءا من حلف الشرق الاوسط الى حلف (السنطو)

بغداد، الى الحلف العسكري - الاقتصادي المصري
الرجعي - الصهيوني الامريكي الذي ترنت
اوضاعه بدءاً من الكيلو (١٠١) وانتهاء باتفاقيتي
كامب ديفيد وملاحقها، ومعاهدة واشنطن في
السادس والعشرين من آذار ١٩٧٩ . ويشكل الكيان
العنصري الاستيطاني التوسعي بمجتمعه
العسكري كامل التعبئة، ليكون أبداً الكتيبة
الامبريالية الصدامية الاولى والاهم في منطقة
الشرق الاوسط.

كما تشكل القواعد العسكرية والنووية القائمة،
مع التحالفات الرجعية في المنطقة، بؤر حشد
ومراكز إنطلاق وتهديد لبلدان المنطقة والعالم
ولحركات التحرر الوطني فيها، ان الموقع
الاستراتيجي ومخزون الطاقة النفطية الهائل
وجشع الرأسمالية العالمية يؤهلان الشرق الاوسط
ليكون مصدر حروب باردة، ومجال حروب
ساخنة محدودة وموسعة، تهدد في احيان كثيرة
السلام العالمي وأمن وسلامة وتطور شعوب
المنطقة. وتربط الامبريالية الامريكية امنها في
اوروبا (حلف الاطلسي) والامن الاوروبي عادة
بالشرق الاوسط، الذي لا يبتعد كثيراً عن مخاطر

الاسلحة التكتيكية الاستراتيجية المتوسطة، التي
تعمدت امريكا بتزويد دول حلف الاطلسي بها
وقوات الكيان الصهيوني في الشرق الاوسط.

ان توسع حركة التحرر العربي وتعميقها
النوعي والكمي. واشتداد مقاومة حركة التحرر
الوطني الفلسطيني، وصمودها وتمتين
تحالفاتها يقلق بال الامبريالية والاستعماريين
الجدد وادواتهم في المنطقة، ولهذا فان مهمة
حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربية
والعالمية، تبقى في المرحلة الراهنة والمستقبلية
مهمة دقيقة وصعبة وتتطلب مزيدا من التلاحم
بين فصائل هذه الثورة وبين القوى الحليفة في
المنطقة والعالم، وقوى التحرر العالمي والحركة
العمالية المتنامية في بلدان العالم الرأسمالي
كافة. ان الانتصار المستقبلي الحتمي لقوى
التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم. يدعونا
لتعزيز هذا التلاحم في وجه الاحتمالات المغامرة
للامبرياليين وعملائهم، ويدعونا بصفة خاصة في
الشرق الاوسط لتعميق تحالفاتنا الاستراتيجية
لا التكتيكية والتحلي بمنتهى اليقظة والحذر.

٥ - ايران:

نظرا لما تشكله ايران من موقع حيوي وحساس له دوره في التأثير باوضاع المنطقة العربية فيجب وبالضرورة تنمية العلاقات الثورية الشعبية الايرانية. ان نجاح هذه الثورة وقدرتها على اخذ دورها في نفس مخلفات النظام (البهلوي) يقوم اساسا على تعميق التيار الوطني التقدمي داخلها ليضطلع بمهامه التقدمية ويحمي هذه الثورة من الانحراف. كما ويجب ايضا ضرورة اقامة علاقات ودية بين الثورة الشعبية الايرانية ودول الخليج العربي، وذلك للحيلولة دون اتاحة الفرص امام التدخلات الامبريالية، والمتمثلة بالمشروع الامبريالي - الامريكي - الرجعي تحت ستار حماية امن الخليج العربي.

٦ - الدور الخاص للثورة الفلسطينية وصدامها مع الامبريالية والصهيونية:

تدخل الثورة الفلسطينية في عداد الطلائع
الصدامية الاولى في حركة التحرر الوطني
العالمية. لانها في الاصل تشكل ظاهرة صدامية
اولى في حركة التحرر العربي.

وبقدر ما يعتبر التواجد البشري والعسكري
للثورة الفلسطينية خارج ترابها الوطني عامل
ضعف في المعطيات الثورية، فان هذا الانتشار
البشري والمسلح في احيان كثيرة يشكل عامل قوة
في الحركة والتعبئة وتعزيز تلاحمها على
النطاق العالمي.

هاتان الخصوصيتان للثورة الفلسطينية،
والطبيعة المميزة لعدوها الصهيوني الذي تأسس
على النموذج (الاستيطاني) للاستعمار الجديد،
الذي يقوم على استراتيجية الهجرة والتفجير.
وموقع الثورة ذاتها في الشرق الاوسط مستودع

الطاقة ومركز الاستراتيجية يعطي للثورة الفلسطينية اهمية ودورا هامين في حركة التحرر وعداء الامبريالية، بنفس القدر من الاهتمام الامبريالي بها وبحركتها. ولهذا فالثورة الفلسطينية مؤهلة لان تلعب دورا بالغ الاهمية في حركة الشعوب. والسبب نفسه فهي اكثر الحركات الثورية تعرضا لتآمر وهجوم الامبريالية والصهيونية العنصرية والرجعية.

ان الثورة الفلسطينية، ومن ادراك اعدائها بها وفهمهم لحقيقة توجهاتها يضعون كل امكاناتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية في مواجهتها تطويقا ومحاصرة ومحاولة للتصفية وارباكها هنا، واحراجها هناك، وشق صفوفها، والايقاع بين فصائلها وخداعها بتشجيع الممارسات غير الديمقراطية داخل تنظيماها وبين فصائلها، واحداث تناقضات وهمية بينها وبين جماهيرها وبينها وبين المحيط العربي والعالمي الذي تتواجد فيه بحكم خصوصية توزعها.

ان الثورة الفلسطينية تتحرك من نقطتين مختلفتين في اتجاه سياسي واحد، هو تحرير

التراب الوطني، تتحرك في داخلي الوطن المحتل ضمن الشروط الموضوعية القائمة والمحيطية، وتتحرك من الخارج ضمن شروط موضوعية أخرى ومختلفة. ان طبيعة الثورة واداتها تحتاج لهندسة عسكرية فائقة التقدير دقيقة التصويب، وهي بحق نوع فريد من حركة الثورة العالمية، ولكنه اولا واخيرا يصب في قناعتها ويتدفق فيما زحما نضاليا فاعليا ومؤثرا. والعدو الامبريالي الصهيوني والرجعي يعرف للثورة الفلسطينية ابعادها تلك، ولهذا فهو يحاول جامها استغلال هذه الخصوصية لشق الثورة عن جماهيرها وفصلها عن محورها في حركة التحرر العالمية، بتجميد المقاومة داخليا وتجميد الكفاح المسلح خارجيا، وادخالها في حلقة مناورات سياسية لا تنتهي الا لتبدأ من جديد، فيما المد الرجعي الصهيوني يحاول تكريس تواحده وتعزيز قدراته القتالية، ان المصالح الامبريالية الامريكية وفي مقدمتها الطاقة، ستبقى مهددة في نظر الامبريالية ما دامت الثورة الفلسطينية قائمة ومتعاظمة، ولهذا فان تصفية تلك المصالح الاستعمارية

الاقتصادية والسياسية والعسكرية يصبح من المهمات العاجلة للثورة، ويكون دورها تماماً كدور الرادع النووي في توجيه الضربة الثانية.

وعلى ضوء هذه المعطيات والواقع، يتجدد امامنا ان حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية هي جزء لا يتجزأ وفصيل هام من حركة الثورة العالمية المناهضة لامبريالية والصهيونية والمتصدية لاستغلال الانسان للانسان، والشعب للشعوب الاخرى.

ان الامبريالية الامريكية والصهيونية والعنصرية كل لا يتجزأ، ومحاولة فصل النضال ضد هذا الكل وتجزئته سيبقى عملاً عدوانياً من اعمال الثورة المضادة الذي يخدم اعداء الامة العربية.

لهذا فالضرورة الاستراتيجية، وطبيعة المرحلة تقتضي التحالف مع المنظومة الاشتراكية في اوجه النشاط والفعاليات السياسية، وتوطيد تلاحمنا الاستراتيجي الفلسطيني والعربي معاً، لان هناك في المقابل تلاحماً استراتيجياً متعاضداً بين الامبريالية والصهيونية العنصرية وفصائل الرجعية العميلة التي تتمتع على اقدامها.

ولذلك فان مهمات المرحلة القادمة هي مهمات دقيقة وحاسمة وتتطلب قدرا كافيا من الالتزام بالمسؤولية الثورية.

٧ - مهمات الثورة الفلسطينية المرحلية على المستوى الدولي:

توافقاً، واستكمالاً، وترافقاً مع مهمات المرحلة على المستوى الفلسطيني الداخلي والخارجي وعلى مهماتها على المستوى العربي (في سورية والاردن ولبنان على وجه الخصوص). وموقفها الحازم من النظام المصري الرجعي العميل. وتحالفاتها على مستوى جبهة الصمود والتصدي، فان للثورة الفلسطينية مهمات دقيقة وجدية على المستوى الدولي.

١ - تعميق تحالفها الاستراتيجي وتنشيطه مع المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي.

٢ - تعميق تحالفها مع مختلف حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث (آسيا - افريقيا - امريكا اللاتينية).

٣ - ايجاد اصدقاء جدد على الساحة الدولية، وفي الحركات والاحزاب التقدمية في امريكا

واوروبيا بالتبادل النشط للقاءات
والحوارات والاستفادة من الخبرات
والتجارب.

٤ - تعميق دور دول عدم الانحياز النوعي
والكمي والسعي لتحجيم دور الدول
(المندسة) بينها.

٥ - تمكين التحالفات الثورية وتبادل
الخبرات، والدعم المتبادل في مختلف
المجالات والانشطة التي تعزز حركة
التحرر الوطني العالمية والثورة
الفلسطينية والعربية.

٦ - حركة الزنوج السود في الولايات المتحدة
الامريكية نفسها. يمكن تشجيعها وكسبها
لجانب الثورة الفلسطينية، اذا احسن
اختيار التحالف مع تنظيماتها التقدمية في
حركة حقوق الانسان وغيره من حركات
الزنوج التقدمية، واستبعاد تصور قيام
تحالفات مع السود الامريكيين على اساس
اللون والعنصر، او مع طبقات
البورجوازية السوداء التي يستغل نفوذها
ولونها في استخدامات الادارة الامريكية
الامبريالية.

٧ - ان حركات التحرر الوطني التقدمية في افريقيا تلعب دورا هاما في حركة التحرر الوطني العالمية، وهي مؤهلة لاستلام دورا اكثر فاعلية في امحلة المقبلة، بسبب اشتداد الميل الامبريالي الامريكي، لاستعادة نفوذه الاستثماري في القارة خاصة وان بعض الانظمة الرجعية فيها (نظام السادات، نميري، جنوب افريقيا وروديسيا) قد اقامت تحالفات استراتيجية عسكرية واقتصادية مع الامبريالية والصهيونية لفرض الهيمنة واستعادة المواقع المنهارة.

٨ - ان الاشتراكية الدولية وفي مقدمتها احزاب الاشتراكية الالمانية الغربية الحاكمة والاشتراكية العمالية البريطانية واشتراكية برنوكرايسكي في النمسا، هي البديل السياسي والاقتصادي في التدخل الامبريالي الامريكي لدعم الصهيونية، ونسف حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، ولذا يجب التشديد وبمنتهى الحذر من لعبة امتصاص النعمة والتلويح باكذوبة الحل والتسوية الشاملة لنزاع

الشرق الاوسط، عن طريق الانفراد
الامريكي والاوروبي الغربي بهذا الحل في
تجميد الكفاح المسلح ووقف اطلاق النار
وتعميق الهدنة ضمن طروحات سياسية
مشبوهة.

ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني
وثورتها المسلحة مدعوة لشد قبضة زنادها على
السلاح في وقت تنشط فيه المحاولات، والمناورات
السياسية الدولية وفي وقت اصبح فيه للمتغيرات
الدولية اثرها الظاهر في قولبة الرأي العام
الدولي والتأثير في توجهه.

ولذا فان تعميق تحالف الثورة الفلسطينية
والعربية الاستراتيجية بالمنظومة الاشتراكية
يصبح اكثر الحاحا لبناء ارضية مشتركة ومتفق
عليها في التحرك السياسي الدولي في الامم
المتحدة وخارجها على مستوى الانظمة وعلى
مستوى الاحزاب والحركات.

ان مهمات المرحلة دقيقة ومتشعبة على
الساحة الدولية ومتعددة الجوانب وتبقى مع
ذلك على الثورة نفسها المهمة الرئيسية
والكبرى التي تعتمد اولا واخيرا على تلاحم

فصائلها، وديمقراطية العمل فيها من القاعدة الى القمة. وفي صنع القرار السياسي والعسكري انطلاقا من هذا التوجه الديمقراطي الذي يعمق التحالف بين الثورة في الخارج وجماهيرها في الوطن المحتل. وبين الثورة وجماهيرها العربية وبين الثورة وحلفائها وانصارها. ومتى امكن فهم هذه (المعادلة) في الترتيب والحركة السياسية، امكن الوصول الى ثقة متبادلة بين الثورة وجماهيرها، تمكنها من التعاطي مع السياسة الدولية. على قاعدة الاشتراط المبدئي وهو الاعتراف المسبق والعلني بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبحقه الثابت وغير القابل للتصرف في العودة وتقرير واقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني وصولا الى تحقيق شعارنا الاستراتيجي.

وحتى كانت مبادئنا هذه واضحة في الازهان، وثابتة لا تتراجع عنها أمكن القول ان المرحلة القادمة رغم مشاقها، هي مرحلة تخطو فيها بحزم على طريق تحريرنا الوطني، ونضالنا الثوري العربي والعمالي وحتمية الانتصار فيها لا بد ان تؤدي بنا الى حتمية الانتصار الكبير في قضيتنا المركزية، وفي الاسهام بدور نشط في حركة

التحرر الوطني العالمية ومستقبلها المزدهر.

ان الانتصار والنجاحات لأي حركة وطنية مرهون بتنفيذ برنامجها السياسي المعادي للامبريالية والصهيونية وتعزيز برنامجها السياسي المعادي للامبريالية والصهيونية. وتعزيز وحدتها الوطنية وتعزيز تعاونها مع قوى التحرر والتقدم في العالم. وتنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب تكتيكا مرنا يتحرك ضمن اطار هوامش محددة، لتجنب العزلة والاستخدام الصحيح للامكانيات وتقضي المستلزمات بالابتعاد والحذر من تحويل هذه التكتيكات الى استراتيجية حتى نجنب الثورة مواقع الضعف والضرر والخطأ.

ان حماية الوجود الفلسطيني والثوري في لبنان تمليه مصالح المعركة الرئيسية والاساسية مع قوات الاحتلال الصهيوني كمرحلة نضالية لتحقيق الاهداف النهائية في التحرر والعودة.

ولهذا كله فلا يمكن في المرحلة الراهنة والمراحل القادمة، فصل النضال السياسي عن النضال العسكري لان الواحد منهما سيبقي استمرارا للآخر بوسائل اخرى من اجل الهدف النهائي المحدد.

الوضع العربي

التسوية واتفاقات كامب ديفيد.

التسوية الاستسلامية للصراع في الشرق الاوسط والتي تجسدت بابشع معانيهما في اتفاقات كامب ديفيد وفي اتفاقية واشنطن بين النظام المصري والكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية، لم تكن في مطلق الاحوال وليدة الصدفة او نتيجة نزوة خيانية عابرة، وانما كانت في واقع الامر محصلة الاحداث والتطورات منذ عام ١٩٧٠ وحتى اليوم كانت نتيجة المواقف السطحية العابرة نتيجة المواقف للعديد من الانظمة العربية، نتيجة الانقسام في الموقف العربي، الاستجابة للضغوط الامبريالية المتتابعة، وبالتالي نتيجة المساومات وعدم الارتهان لموقف ثوري وصلب مدعوم من قبل الجماهير العربية والاصدقاء والحلفاء، في العالم لمواجهة كل الثغرات وكل الردود السطحية والساذجة للمؤامرة الامبريالية الكبرى التي تمكنت من النفاذ وتحقيق الصلح المنفرد بين العدو الصهيوني وبين النظام الحاكم في مصر.

لقد مثلت حرب تشرين عام ١٩٧٣ ردا حقيقيا وتاريخيا على الامبريالية الامريكية والصهيونية الدولية وتمكنت جيوش مصر وسوريا من تحقيق انتصارات معنوية على العدو، ففي اليومين الاولين لهذه الحرب كانت المبادرة القتالية في يد الجيش المصري والسوري، عبر الجنود المصريون الشجعان قنال السويس وحطموا خط بارليف وكذلك حصل في الجبهة السورية، ولكن طبيعة النظام المصري اوقفت الحرب عند الحدود التي كانت مخطط لها سلفا، واجتمع مجلس الامن الدولي بعد ان اتخذ العدو زمام المبادرة في القتال وحاصر الجيش الثالث في الدفرسوار ووصل الى سوريا على مسافات قليلة من العاصمة السورية، وقرر المجلس وقف اطلاق النار بموجب القرار ٣٣٨، وبدأت التحركات الدبلوماسية بواسطة هنري كيسنجر.

في العام ١٩٧٤ نجحت مهمة هنري كيسنجر، وحصل فصل القوات على الجبهتين السورية والمصرية وبدأت سياسة المكوك من قبل هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة السابق. في هذه الحقبة بدأت روائح الاستسلام تملأ الوطن العربي، وبدأ رئيس مصر يستجيب

للسياسة الامريكية في الوقت الذي شن فيه حربا ضد الاتحاد السوفيتي، وادركت الثورة الفلسطينية الملامح الكبرى للمؤامرة، فشكّلت جبهة الرفض الفلسطيني في تشرين الثاني من هذا العام. وبدأ الرد الفلسطيني يتخذ شكلا ثوريا حقيقيا. فكانت العمليات الانتحارية المتوالية، ففي نيسان كانت عملية الخالصة وفي ايار كانت عملية ترشيحا وفي حزيران كان عمليتا ام العقارب ونهاريا وفي تشرين الثاني كانت عملية بيسان وفي كانون الاول كانت عملية سينما جن.

وفي عام ١٩٧٦ وفي ايلول بالذات كانت اتفاقات سيناء، وكانت بالمقابل المؤامرة الامبريالية تنفذ في لبنان لاشغال منظمة التحرير وسوريا ولتشكيل غطاء حول الاتفاقات المذكورة، وتتالت الاحداث وكان مؤتمر الرياض ودخول قوات الردع العربية الى لبنان وحصل اقتتال بين المقاومة والقطر السوري لمصلحة الامبريالية وحجب الاضواء عن سياسة السادات الخيانية وتمهدت السبل امام خطوة جديدة لحاكم مصر، وكانت في «مبادرته» في زيارة القدس المحتلة في ١٩ تشرين الاول من العام ١٩٧٧.

اكّدت زيارة السادات للقدس عدة مسائل غاية في الخطورة، فهي كرست الاعتراف الادبي

والديبلوماسي بالكيان الصهيوني، وكرست توجه السادات الحقيقي لعقد الصلح المنفرد مع العدو الصهيوني، وكرست خروج مصر بكامل ثقلها البشري والعسكري من الصراع القومي والتاريخي في المنطقة، كرس طعن الثورة الفلسطينية والتنازل عن حقوق شعب فلسطيني الوطنية، كرس انشاقا خطيرا في الصف العربي، وتغافلت عن تحرير اراض عربية اخرى ما زالت حتى اليوم تحت الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، وتجاهلت بشكل فظ الاتحاد السوفيتي، مؤكدة ان الحل هو فقط في يد بيغن وفي يد الامبريالية الامريكية.

وبعد عشرة اشهر تقريبا من هذه الزيارة، كانت اتفاقات كامب ديفيد، ففي الخامس الى السابع عشر من ايلول عام ١٩٧٨ اجتمع بيغن وكارتر والسادات في كامب ديفيد، واصدروا اطارا عاما للسلام في الشرق الاوسط تكرست فيه الخطوة الاهم وهي الدعوة الى عقد الصلح المنفرد بين النظام المصري وبين الكيان الصهيوني، وجاء هذا الامر في منتهى الوضوح في الوثيقة الثانية والتي نصت على ما يلي: (توافق اسرائيل ومصر ومن اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة اشهر من توقيع هذا الاطار).

والآن، ما هي طبيعة اتفاقات كامب ديفيد؟
ماذا اعطت السادات؟ وماذا اعطت العدو
الصهيوني؟ لقد قال ساندروز في شهادة امام
الكونغرس الامريكي مفسرا بنود كامب ديفيد
(بالنسبة لاسرائيل هذه الاتفاقات تلبي امنيات
اليهود عمرها قرون بان يعيشوا في سلام داخل
دولة خاصة بهم في ارض اجدادهم ضمن حدود
أمنة ومعترف بها واحتلال مكانهم الملائم في
مجموعة الامم المتحدة. وكما قال كارتر: ان هذه
الامنية العظيمة من جانب اسرائيل اكدها دون
اكراه وبأقصى درجة من الحماس الرئيس
السادات زعيم احدي اعظم الدول على
الارض)).

واذا كانت كامب ديفيد اعطت هذا للعدو،
فماذا اعطت لمصر وللعرب والشعب
الفلسطيني؟؟؟ الجواب، يحتاج الى مراجعة
اولية ومختصرة لهذه الاتفاقات، جاء في الوثيقة
الثانية ان الطرفين وافقا على المسائل التالية:

أ - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى
الحدود المعترف بها دوليا بين مصر
وفلسطين تحت الانتداب.

ب - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من
سيناء.

وحول تركز القوات العسكرية جاء ما يلي:

١ - ان لا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية) أو (مشاة) من القوات المسلحة المصرية، داخل منطقة تبعد قرابة ٥٠ كم شرق خليج قناة السويس.

ب - تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة خفيفة فقط لأداء المهمات العادية للشرطة، داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية، وخليج العقبة في مساحة يتراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كم. وجاء ايضا في ذات الوثيقة، انه بعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها، قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاتجار والمحاسبة المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون، بالاضافة الى ان الوثيقة نصت على حرية المرور للسفن الاسرائيلية في خليج وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية

للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران.. مع كافة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن.

ان قراءة اولية في هذه النصوص نجيب على السؤال: هل حققت كامب ديفيد السيادة المصرية التامة على ارض سيناء كما يدعي السادات واجهزته الاعلامية؟ فالمناطق المنزوعة السلاح هي في سيناء فقط، واجهزة الانذار المبكر كذلك وقوات الامم ايضا، واما المنطقة الغربية التي عمقها ٥٠ كيلو مترا شرق قناة السويس لن تكون فيها الا فرقة عسكرية مصرية واحدة لا تستطيع في العلم العسكري من تأمين اي حماية عسكرية لا لنفسها ولا للحدود ولا للمواطنين. وهذا يعني ان سيناء السادات اضحت مفتوحة امام العدو الصهيوني. وان الحدود المصرية الحقيقية ارتدت الى الوراء، بينما في المقابل يحق للعدو ان يضع ما يشاء من قواعد وعتاد واسلحة بالاضافة الى ان «تنازل» العدو عن مطاراته في رفح ارفق بشرطين، الاول: ان لا تستعمل هذه

المطارات الا في الاغراض التجارية ويحق لجميع الدول ذلك، الثاني: تعهد الولايات المتحدة ببناء مطارين «اسرائيليين» في النقب، كلفة كل واحد ٥٠٠ مليون دولار، وهذا يؤكد رضوخ الحكم المصري للعدو وتدخل العدو في سيادة هذه الدولة حيث لا يسمح باستعمال مطارات في اراضي مصر للدفاع عنها بينما توفر الولايات المتحدة شرطاً معاكساً للعدو، مما يجعل سيناء في اية لحظة تحت رحمة الطيران الاسرائيلي، ثمة امور اخرى، فلقد جاء في الاتفاق: ان انسحاب قوات الامم المتحدة لا يكون الا بقرار من مجلس الامن الدولي، وهذا يؤكد ان مصر تنازلت عن دورها السيادي في هذا المجال الذي لا تستطيع اتخاذ قرار بسحب القوات، لان هذا يلغي الاتفاق ككل، بالاضافة الى ان تطبيع العلاقات يجب ان يتم قبل الانسحاب الاسرائيلي، وهذا يعني ان السادات ارتضى لبلاده ان تتبادل البعثات الدبلوماسية في الوقت الذي ما زالت فيه قوات العدو في سيناء.

ان كامب ديفيد، جاءت تمثل نقیضا كاملا لدور مصر الحقيقي في العالم والوطن العربي.

فهي تتناقض مع كل المعاهدات والاتفاقات التي تربط مصر مع الدول العربية، تتناقض مع ميثاق الجامعة العربية ومع ميثاق الدفاع المشترك وتخرج مصر من المجموعة العربية وفي كل هذا عزلة قومية وحقيقية لهذه الدولة التي تمثل القوة الهائلة بشريا وعسكريا واستراتيجيا، فالواقع ان مصر هي التي خسرت، فلا حياة لها الا بالتعامل الاقتصادي والثقافي والسياسي مع الوطن العربي، وكامب ديفيد تحولها الى حامية للدور التجاري الذي ستقوم به الاحتكارات والمؤسسات الصهيونية في عموم المنطقة، بما سينسحب سلبا على كافة المشاريع الصناعية والزراعية وكافة المؤسسات التي كانت ستحول هذه الدول الى مصاف الدول الكبيرة والمتقدمة صناعيا ورأسماليا.

هذا جزء مما اعطته كامب ديفيد لمصر، فماذا اعطت للعرب والفلسطينيين؟ انها لم تكتف بتمزيق وحدة الصف العربي، ولم تكتف بإخراج مصر من حلقة الصراع المركزي والتاريخي بين العرب والصهاينة. بل طلبت من الدول العربية الدخول في مفاوضات ثنائية

مع العدو تحت سقف الاتفاقات المذكورة، ومثلت مصر رأس الحربة في هذا المجال، بمعنى ان العدو الصهيوني يقول للدول العربية هذه شروطتي والسادات قبلها، والذي يريد فأهلا وسهلا، وهذا يشكل في الحد الأدنى تناقضا كليا مع اصول التسوية الشاملة والعادلة، يمثل تناقضا كليا حتى مع دعوة الامم المتحدة وقراراتها بعد مفاوضات الصلح في جنيف بحضور كافة الاطراف، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، لقد فتح السادات طريقا للذل والاستسلام، وحول اي اتفاق مع العدو الى سياج امني لهذا العدو، فالمناطق المنزوعة السلاح هي فقط في اراضي الدول العربية، بينما حدود العدو تعج بالدبابات والمطارات وكافة الاسلحة الثقيلة.

والكارثة القومية التي نتجت عن كامب ديفيد، هي ما جاء حول القضية الفلسطينية، فالاتفاقات تجاهلت تجاهلا تاما حقوق الشعب الفلسطيني، تحدثت فقط عن الضفة والقطاع، وعن فلسطين ١٩٦٧، واما الفلسطينيون الآخرون، واما الارض الفلسطينية الاخرى فلا وجود لهما في التاريخ، والآخرون الذين يمثلون ثلثي

الشعب الفلسطيني يجب العمل اما لتوطينهم او دمجهم او تزويجهم باكتساب جنسيات البلدان المتعددة. وفي هذا تعارض اكيد مع هوية الانسان الفلسطيني وشخصيته الوطنية المستقلة وقضاء نهائي على احساس الفلسطيني، بأنه فلسطيني، فكما بديفيد لم تتجاهل الحقوق الفلسطينية الثابتة وغير الثابتة فحسب، حتى أبسط الحقوق الانسانية للشعب الفلسطيني، لقد حددت الاتفاقات ان مصر واسرائيل والاردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني، يجب ان يشاركوا في مفاوضات خاصة بالضفة الغربية وغزة عبر ثلاث مراحل تدوم لخمس سنوات متوالية، وقالت ان القوات المسلحة الاسرائيلية ستانسحب وستحدد مواقع امن سيتم نقل القوات الاسرائيلية الباقية اليها من موقع الى آخر، وأشارت بصراحة الى ضمان النظام العام والامن الداخلي والخارجي من قبل قوات بوليس محلية قوية تشاركها قوات اردنية اسرائيلية في دوريات واحدة او في تزويد مخافر المراقبة بالجند لضمان امن الحدود.

ان هذه النصوص تؤكد الحقائق الاولى

التالية:

اولا: ان السادات الغى نهائيا دور منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها دوليا وعربيا بانها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما جاء في قمة الرباط المشهورة. ثانيا: ان السادات اختصر الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع.

ثالثا: ان السادات نصب نفسه «وصيا» على الفلسطينيين وخاصة عندما جاء في نصوص اخرى بأنه سيوقع اتفاقات الحكم الذاتي ولو لم تشترك الاردن ولا الفلسطينيون.

رابعا: اعطى صك البراءة للعدو بتحويل القطاع والضفة في مدة خمس سنوات الى محمية للعدو، ففي هذه المدة لن يصعب على الصهاينة من تهويد المنطقة وجعلها الى الابد تحت الحكم العسكري الصهيوني.

خامسا: وافق على ابقاء القوات العسكرية للعدو في مناطق ومواقع في القطاع والضفة غير تلك المتواجدة فيها حاليا، وأكد بيغن ان القوات ستبقى في المنطقة حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

سادسا: وافق من حيث المبدأ على سياسة المستوطنات، فرئيس وزراء العدو كان صريحا في هذا المجال وقال ان التعمد بايقاف المستوطنات في الضفة هو لمدة ثلاثة اشهر فقط، وابتدأت الدلائل فيما بعد لتؤكد هذه الحقيقة.

سابعا: كرس الامبريالية الامريكية كطرف اساي في الصراع في المنطقة ليحقق استراتيجية كارتر القائمة على احكام الهيمنة والسيطرة لا على بتروول العرب فحسب، وانما على المواقع الاستراتيجية بتحويل مصر السادات الى شرطي مهمته قمع الحركات التحررية واجهاض كل التطلعات القومية والوطنية في عموم القارة الافريقية وشبه الجزيرة العربية والمستندة الى الغاء الدور السوفياتي ونسفه تأمينا للمصالح الاحتكارية والاقتصادية للتروستات الامريكية والصهيونية.

ولقد تجاهلت كامب ديفيد وضع القدس تجاهلا تاما، في الوقت الذي أكد فيه بيغن موقفه النهائي من هذه المسألة في رسالته السادسة الى كارتر والذي جاء فيها (ان الحكومة مخولة بمرسوم ان تطبيق القانون والتشريع

والترتيبات الادارية للدولة على اي جزء من اراضي اسرائيل كما ورد في المرسوم وعلى اساس هذا القانون، اصدرت الحكومة الاسرائيلية مرسوما في تموز ١٩٦٧ ينص على ان القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وهي عاصمة دولة اسرائيل).

وأكد بيغن هذا الامر، مرات عديدة في تصريحات واحاديث صحفية مشيرا الى ان القدس ستبقى عاصمة اسرائيل الى الابد.

ورغم موقف بيغن الواضح والمتصلب من القدس، فان السادات اظهر « مرونة » كبيرة اكدت انه مستعد للتنازل كعادته، فمن تنازل عن العرب، ومن تنازل عن الدولة المستقلة، ومن خذل الشعب الفلسطيني، لن يصعب عليه مطلقا التنازل امام بيغن، علما ان الرئيس المصري لا يحق له لا الاخذ ولا العطاء، فالقدس هي لفلسطين، وهي في ابسط العبارات ليست جزءا من ارض السادات حتى يحق له التنازل عنها.

وفي السادس والعشرين من آذار للعام ١٩٧٨، وصلت خيانة الرئيس المصري الى القمة، وعقد

الصلح المنفرد مع العدو في واشنطن، متجاهلا ان كل ردود الفعل العربية والعالمية شعبيا ورسميا على كامب ديفيد، لقد اكدت اتفاقية واشنطن ان حلفاسياسيا وعسكريا من بيغن وكارتر والسادات شرع بفرض الامر الواقع، لا على الشعب الفلسطيني، ولا على الامة العربية وحسب، وانما على كافة حركات التقدم والتحرر في العالم، لقد كانت اتفاقية واشنطن نهاية المطاف لخروج مصر من مسألة الصراع التاريخي والقومي بين العرب والصهاينة، واكدت هذه الحقيقة في المادة الاولى من المعاهدة والتي نصت حرفيا على ما يلي: ((تنتهي حال الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل الوثائق المصادقة على هذه المعاهدة)). وهكذا، الجريمة الكبرى في التاريخ، بدأ الدم يقطر من جثمانها.

والآن، وبعد هذه الملاحظات ماذا يمكن ان يقال في طبيعة كامب ديفيد، وفي طبيعة الحكم الذاتي، وفي طبيعة اتفاقية واشنطن.

هذه هي الحقائق امام جماهيرنا، مؤكدين خطورة الاستسلام والاستكانة، خطورة الضياع في افاق الاحداث والديبلوماسية، خطورة ان كل شيء اصبح جاهزا وعلينا اقتناص الفرصة قبل

فوات الاوان، ان الذين يظنون ان الدولة اضحت قيد خطوة او خطوتين هم واهمون ومتعبون من النضال، ان المستقبل للشعوب المناضلة، وصناعة المستقبل لها، وصناعة المستقبل تحتاج الى النضال الدؤوب والمستمر التاريخ يتقدم، علينا ان لا نفسر التاريخ وحسب، بل علينا ان نعمل على تغييره.

لا نريد ان نكون طوباييين، وما نقوله الا امثلة ثورية، بل هو الحقيقة وهو الفعل، ومن هنا علينا ان نسأل: ما هو المطلوب؟ ما هي المهمات الراهنة؟ كيف ينبغي لنا ان نمشي وان نسير في خضم هذه العتمة القاتلة؟.

ان نضالا دؤوبا يجب ان يبقى مستمرا ومتصاعدا في صفوفنا، نضالا يستهدف خلق الثورى المقاتل، عبر المبدئية ومن خلال رفض الارتهان والمساومة، علينا تصعيد عملياتنا العسكرية، تقوية علاقاتنا مع الاصدقاء والحلفاء، علينا تعزيز استقلاليتنا والانطلاق نحو الاسهام الجدي في بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية.

الحكم الذاتي:

حددت الامم المتحدة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق القرار / ٣٢٣٦ / ، فقد اعترفت بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، حين وافقت على اشتراكها كمراقب في المنظمة الدولية كما اعترف المجتمع الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية على هذا الاساس. ومن هنا تعترف كل الاطراف ان المشكلة الفلسطينية هي محور الصراع الدائر في الشرق الاوسط، وتعترف الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، انه بدون حل هذه المشكلة حلا عادلا، فان السلام لن يستقر في هذه المنطقة، ومن حقنا الآن ان نسأل، من باب حرصنا على السلام وضرورة استقراره، هل قدمت وثائق كامب ديفيد، ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية، ثم هل ان مقولة الحكم الذاتي المقترح للضفة الغربية وغزة، قد قدمت مثل هذا الحل للمشكلة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني - وبعد كل هذا فما هو هذا الذي يسميه المتفاوضون المصريون والاسرائيليون

والامريكيون، مرة الحكم الذاتي، ومرة الحكم الذاتي الاداري الكامل. ما هي طبيعته وما هي قانونيته، وما مدى انسجامه مع قرارات الامم المتحدة، ثم هل تحقق هذه المعاهدة حلا شاملا ومستقرا، حتى بالنسبة لمصر نفسها والاراضي العربية المحتلة.

ان وثائق كامب ديفيد، ومن ثم المعاهدة المصرية الاسرائيلية، لا تمثل اي حل شامل او عادل، بل هي على العكس حل منفرد تماما بين مصر واسرائيل، من خلال رفض الغالبية العربية المطلقة لهذه الاتفاقية، ثم هي بعيدة عن العدل سواء بالنسبة للطرف الفلسطيني او للمصريين انفسهم، لذا فهي دعوة صريحة للحرب وزيادة لتأزيم الوضع المضطرب في الشرق الاوسط:

١ - فهو حل منفرد، لان المفاوضات المصري اشترط لتوقيع المعاهدة ازالة المستوطنات الاسرائيلية في سيناء، وهو شرط يتعلق بتصميم ارض مصر، وليس هناك اي بحث آخر، سواء كان فيما يتعلق بالمشاركة الاردنية في المفاوضات. (وهو طرف حددت اتفاقية كامب ديفيد - من جانبها - ان وجوده ضروري لعلاج قضية فلسطين، او علاج اي وجه آخر في النزاع). وليس هناك اي بحث من خلال وثائق كامب ديفيد.

حول وضع اراضي الجولان السورية المحتلة او وضع مدينة القدس. بل ان تطبيق الاتفاقية بشأن مصر، يجري في اطار زمني ومنفصل تماما عن تطبيقها بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ - وهو حل باطل قانونا حسب العرف القانوني الدولي، ذلك ان المعاهدة أبرمت في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وبالتالي أبرمت تحت اكراه مادي، واقع على اكثر من دولة عربية بما فيها جمهورية مصر العربية، مما يعيق ارادة الدولة المحتلة ارضا في قبول احكام المعاهدة، ثم ان الشعب الفلسطيني، الذي حددت المعاهدة حقوقه - رغما عن ارادته - واقع تحت الاحتلال والاحكام العسكرية القمعية. والقانون الدولي المعاصر حرم اللجوء الى القوة كوسيلة لتسوية المنازعات، وجعل الحرب والاحتلال عملا غير مشروع، يؤدي الى بطلان المعاهدة التي تبرم نتيجة لها. بموجب اتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

٣ - وهي لا تحقق لمصر استعادة سيادتها بكاملها، مع ان اجهزة الاعلام الرسمية المصرية تركز على ان الاتفاقية قد ضمنت انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود مصر التاريخية في سيناء، فان هذا الامر لا تؤكد الممارسات

العملية. فقد رفض عمليا الاقتراح المصري لاقامة مناطق منزوعة السلاح، وتواجد قوات للأمم المتحدة ونظام انذار مبكر، كل ذلك على جانبي الحدود، رفض ذلك ووافق المفاوض المصري على ان تكون المناطق المنزوعة السلاح، ومحطات الانذار المبكر، داخل سيناء فقط ولم يشترط ان تكون ايضا على الطرف المقابل من الحدود الاسرائيلية.

بالاضافة الى وجود قوات الامم المتحدة في سيناء فقط، وجملة تقييدات في التسليح والسيادة خاصة في الجانب المصري دون غيره. مما يدل بوضوح ان حدود مصر العسكرية ستقف عند قناة السويس فقط، ولا تتعداها الى سيناء.

٤ - الحكم الذاتي عاجز عن تقديم حل.

ان الاتفاق المصري الاسرائيلي لا يحدد اطارا مقبولا لحل القضية الفلسطينية، التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط واساسها. ولقد طرحت اتفاقيات كامب ديفيد ثم المعاهدة المصرية الاسرائيلية، مقولة الحكم الذاتي للفلسطينيين. ان مسألة الحكم الذاتي المطروح، قد رفضها الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وهيئاته، داخل الارض المحتلة وخارجها، باعتباره حلا مفروضا

عليه، ولا يلبي أبسط المبادئ والطموحات القومية والوطنية لديه، وخطورة طمس وجوده القومي والوطني، وحلا ينهي قضيته ووجوده كشعب، حل فرضه غيره عليه وفي غيابه، يتناقض مع امانيه ومع قرارات الامم المتحدة بشأنه وبشأن قضيته.

فلقد تأكد من خلال فرض مسألة الحكم الذاتي عليه - وهو محصور فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة - تأكد تكريس المفهوم الصهيوني العنصري لفهم السلام، كما تفهمه وتريده اسرائيل. كما قال بن غوريون احد رؤساء اسرائيل لمخاطبيه: (لا تتبعوا انفسكم في البحث عن حل، ليس هناك حل، الارض واحدة، ويطالب بالارض طرفان، ولا بد ان تكون لواحد منهما فقط. ولا بد ان يكون الشعب الاسرائيلي هو هذا الطرف، الذي يحصل على الارض ويملكها. والحل الوحيد بالنسبة له - اذا كان هناك حل - ان يسعى بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية والسياسية وحتى الخديعة، لكي يجعل الطرف الآخر يقبل بالتنازل عن مطالبه).

وتطبيقا لهذا القول فان الوسائل التي اشار اليها بن غوريون، قد ابتدأت بالعمل العسكري في احتلال الجيش الاسرائيلي لارض الفلسطينيين الواحدة وطرد شعبها، اما الوسائل السياسية المتعلقة بعمل وزارة الخارجية الاسرائيلية فقد فسرها بن غوريون بقوله: (ان عمل وزارة الخارجية الاسرائيلية، هو تبرير اعمال جيش الدفاع الاسرائيلي في عيون العالم).

اما الوسيلة الثالثة التي اشار اليها بن غوريون فهي الخديعة، وقد طبقها السياسة الاسرائيلية بالاشتراك مع السياسة الامريكية مع الرئيس السادات، منذ زيارته القدس مرورا بكامب ديفيد ونتائجها. الى الاتفاقية المصرية الاسرائيلية ومشروع الحكم الذاتي المقرر للفلسطينيين، وكل النتائج المترتبة على هذه الاتفاقية، وآثارها المدمرة على الشعب الفلسطيني والشعب المصري، وعلى سلام المنطقة وسلام العالم بشكل عام، من خلال الاوضاع المتفجرة في المنطقة.

لماذا؟

لان الحكم الذاتي المطروح، والذي بحث في كامب ديفيد، وكرس من خلال المعاهدة المصرية الاسرائيلية، هو حل اسرائيلي وتصور اسرائيلي، وطرحه رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن - ومعروف بمشروع بيغن ذي ال / ٢٦ / نقطة - الذي قدم للكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٧، وعرضه بيغن كذلك في مفاوضات الاسماعيلية.

لقد اصرت اسرائيل من خلال مشروع بيغن أنف الذكر، ومن خلال مفاوضات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية. على المضي في العنت والتصلب، وفي انكار حقوق الشعب الفلسطيني كليا، وتمسكها بالبقاء في الاراضي العربية.

فالحكم الذاتي لا يلبي ابسط تطلعات الشعب الفلسطيني السياسية والطوعية والحقوق التاريخية وينكر عليهم ابسط حقوقهم بموجب القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة. فهو باختصار لا يعطيهم شيئا.

١ - ان كامب ديفيد بحث القضية الفلسطينية

في غياب الفلسطينيين انفسهم، وغياب ممثلهم الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، الناطق باسمهم والمعبّر عن ارادتهم السياسية. وكذلك فان مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين تجري في غيابهم. وليس لهم أي رأي أو مشاركة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم. فمن الطبيعي ان يرفض الشعب الفلسطيني هذه النتائج. لانها لا تلبي مطالبه ولم يشارك في صنعها أو بحثها، ولم يكلف احدا بالحديث نيابة عنه، لا مصر ولا غيرها. - هذا من حيث المبدأ - .

٢ - ان المحاولات التي يقوم بها المتفاوضون (مصر - اسرائيل - امريكا) لاستدراج اطراف فلسطينية من داخل الضفة الغربية وغزة، للاشتراك في تنفيذ عملية الحكم الذاتي، هي محاولات يائسة يرفضها الشعب الفلسطيني، لانه في داخل الارض المحتلة وخارجها، يدين بولائه لمنظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي والوحيد له، وبالتالي فان كافة الاتجاهات السياسية والفئات والاحزاب والشخصيات الوطنية، قد رفضت المشاركة في هذه اللعبة السياسية المغامرة، وهي تعطي منظمة

التحرير الفلسطينية كامل ثقتها.

٣ - ان الحكم الذاتي المطروح - كما اعلن بيغن والقادة الاسرائيليون اكثر من مرة - يطبق على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، ولا يطبق على الارض، وتعتبر اسرائيل هذه الارض الفلسطينية ملكا لاسرائيل، ويصرون على تسميتها (يهودا والسامرة).

٤ - تصر اسرائيل على حقها في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصر على أن إقامة المستوطنات ينسجم مع نصوص كامب ديفيد، ولا يتعارض مع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولا يتعارض مع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع. في حين اعلنت الولايات المتحدة نفسها اكثر من مرة ان اقامة المستوطنات الاسرائيلية يسيء الى عملية السلام، في حين تنادي الادارة المصرية والمسؤولين المصريين بأعلى اصواتهم، بعدم شرعية اقامة مثل هذه المستوطنات، لكن هذه النداءات من الجانب المصري والامريكي، تبقى في اطار التصريحات والنداءات والادانات، ودون اي موقف جدي، مما يجعل هذين الطرفين

(الامريكي والمصري)، عمليا موافقين على حق الاستيطان لاسرائيل، وتظل الدعوات الاعلامية والتصريحات السياسية الصحفية، تظل للاستهلاك. بل اكثر من هذا فان الدعوات الاسرائيلية تؤكد، ان من حق الاسرائيليين اقامة المستوطنات (على ارض اسرائيل كما حددتها التوراة)، ويظهر واضحاً حسب المفهوم الصهيوني، ان الضفة الغربية وغزة هي من هذه الارض، ولكن يبدو ان التوراة حدد ارض اسرائيل بما هو اوسع من فلسطين، وان تحديد التوراة لارض (اسرائيل) ربما يشمل دمشق وبغداد والقاهرة.

واذا عدنا الى المفهوم العنصري للصهيونية، حول فهمها (لارض اسرائيل) فان الشعار الصهيوني المكتوب على باب الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) هو التالي: (حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل).

فאי حكم ذاتي هذا الذي يجرد الشعب الفلسطيني من ارادته وارضه، ويعتبره ضيفا في ارضه وغريبا عليها، ثم يطلب منه المشاركة في هذا الحكم وقبوله.

٥ - ومع ان المتفاوضين في كامب ديفيد اعلنوا انهم انما يحققون السلام بتنفيذ القرار ٢٤٢، الذي ينص على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. فان بمقتضى المعاهدة المصرية الاسرائيلية، جرت مقايضة بين السادات وبيغن، على شكل صفقة مهينة بوساطة الولايات المتحدة الامريكية، هي باختصار التنازل عن الضفة الغربية وغزة قبل الحصول على سيناء.

فالانسحاب الاسرائيلي سيتم من سيناء، اما الجيش الاسرائيلي فهو باق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظل الحكم الذاتي المطروح، فالحكم الذاتي الذي سيمارسه الفلسطينيون سيتم في ظل السلاح الاسرائيلي وتحت حمايته، بل ان الجيش الاسرائيلي، ومنعاً لاي التباس، كما اعلن بيغن ووايزمن ودايان، ان الجيش الاسرائيلي سيبقى خلال مفاوضات الحكم الذاتي وخلال الفترة الانتقالية وبعدها، اي بعد السنوات الخمس المحددة لانجاز الحكم الذاتي بل: (هو باق الى الابد في ارض اسرائيل) على حد تعبيرهم.

ان التصريحات التي تصدر عن السادات

والمسؤولين المصريين مفادها: اننا نساعد الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ومستقبلهم، واننا من خلال المعاهدة مع اسرائيل نخفف معاناتهم، ونرفع الادارة العسكرية من حياتهم اليومية. ان هذا الكلام هو فقط للاستهلاك وتضليل الشعب المصري، وان السادات يعرف ان الادارة العسكرية الاسرائيلية للضفة الغربية والقطاع سترفع، والجيش الاسرائيلي باق، وسيعاد توزيع هذه القوات كلما لزم الامر - لضرورات الامن - كما يعلن القادة الاسرائيليون كل يوم. وان الشعب الفلسطيني مدركا لذلك، لذا فهو يرفض هذه الاتفاقية، ويرفض الحكم الذاتي في ظل حراب قوات الاحتلال الاسرائيلي.

٦ - القدس العربية، المدينة المقدسة، التي احتلت عام ١٩٦٧، هي جزء من ارض فلسطين وعاصمتها، وجزء من الضفة الغربية، احتلت مع احتلال الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧، الاسرائيليون - منذ احتلالها - اعتبروها عاصمة اسرائيل، ونقلوا اليها وزاراتهم واداراتهم، كل العالم رفض ذلك، ورفضت كل

الدول بما فيها الولايات المتحدة، الاعتراف بالوضع غير الشرعي لمدينة القدس الذي فرضته اسرائيل، كما رفضت كل دول العالم نقل سفاراتهم الى القدس، رغم الحاح اسرائيل، وصدر اكثر من قرار من الامم المتحدة والهيئات الدولية، بادانة تهويد المدينة المقدسة، والرئيس السادات اعلن من خلال حديثه عن معاهدة السلام والحكم الذاتي، اعلن ان القدس - بموجب اتفاق كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية - هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، اما الاسرائيليون فهم يعلنون جميعا - ان القدس موحدة وعاصمة اسرائيل الى الابد.

٧ - وباعتبار ان اسرائيل تعتبر ان الحكم الذاتي الاداري سيطبق على السكان فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون الاراضي التي هي ملك لاسرائيل، فان اسرائيل ماضية قدما في سلسلة من الاجراءات اقل ما يقال عنها انها تسير خط معاكس تماما للسلام.

ان الاراضي الاميرية (وهي الاراضي التي تملكها الدولة)، وملكيته انتقلت من الدولة

العثمانية الى الحكومة الاردنية حتى عام ١٩٦٧ .
فان اسرائيل تعتبر نفسها مالكة لهذه الاراضي ،
لذا فقد قامت بمصادرتها واعتبرتها اراض
تملكها (دولة اسرائيل) ، وابتاحت عليها
الاستيطان على نطاق واسع ، فقد اقامت حكومة
حزب العمل حزاما من المستعمرات يحتوي على
٢٤ / مستوطنة في وادي الاردن من الشمال الى
الجنوب ، ثم اقامت حزاما آخر يفصل الضفة
الشرقية من الغربية ، لاكمال المخطط الهيكلي
لمخطط الاستيطان ، وقامت حكومة الليكود
بزراعة بيغن ، بانشاء حزام ثالث من
المستوطنات يكمل الحزامين السابقين ، يحتوي
على تسع مستوطنات .

وهي تقرر خططا جديدة للاستيطان ،
واستقدام المهاجرين من كافة انحاء العالم ، لذا
فان الادارة الاسرائيلية ماضية في مصادرة اراضي
المواطنين الفلسطينيين ، وطردهم بالقوة من
اراضيهم وبيوتهم ، وتحمل لنا الصحف ووكالات
الانباء ، اخبارا جديدة كل يوم عن اجراءات من
هذا النوع .

- وباعتبار أن الضفة الغربية وغزة هي

(يهودا والسامرة) وهي ملك لاسرائيل، فلم تقتصر سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة على الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها، وإنما تعدى الأمر ذلك الى استغلال الموارد المائية الجوفية المحدودة في الأراضي العربية المحتلة، وحرمان المزارعين العرب الفلسطينيين من الماء اللازم لري أراضيهم، وحتى حرمانهم من ماء الشرب.

إن عملية الاستيلاء على الأراضي، قد اشتملت أيضاً على الاستيلاء على ما تحتها من المياه الجوفية، وذلك بحفر آبار عميقة، وتركيب مضخات قوية، وضخ تلك المياه الى المستوطنات الاسرائيلية، وهم لذلك يمنعون السكان الفلسطينيين من حفر أي بئر جديدة منعاً مطلقاً، ولا تعطي الادارة العسكرية الاسرائيلية أي ترخيص لحفر أي بئر جديدة، وأكثر من هذا فقد منعت المواطنين والمزارعين الفلسطينيين من تطوير آبارهم القديمة، والتي كانت قائمة قبل الاحتلال الاسرائيلي.

وما ينطبق على المياه ينطبق على الثروات الباطنية الطبيعية الأخرى، وما في جوفها ملك لاسرائيل.

- ان جملة الممارسات هذه تطبقها اسرائيل

منذ الاحتلال، ولكن هذه الممارسات ازدادت حدة وقسوة بعد كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، وواضح من مجمل هذه الممارسات، أن اسرائيل تقصد في تطبيقها، المزيد من الضغط على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، لتطويقهم وجعلهم يعيشون في جو نفسي خانق من العزلة والارهاب، وتشجعهم على الرحيل والهجرة. تطبيقاً للمبدأ الصهيوني الكلاسيكي، والذي تعتمد الحكومة الاسرائيلية باستمرار في احتلال الأرض وطرد سكانها: (نريد الأرض خالية من سكانها)، لأنها أرض اسرائيل ويجب أن يسكنها اليهود المهاجرون العائدون الى (أرض الميعاد).

٨ - وبمقارنة نتائج المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وما قرره للفلسطينيين في اطار الحكم الذاتي، مع مشروع بيغن للسلام الذي عرضه على الكنيست في ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٧ الذي يحتوي على ٣٦ / بنداً، ثم الاشارة الى التوصيات التي قدمها الياهو بن اليسار حول الحكم الذاتي، فاننا نستطيع أن نفهم بسهولة أبعاد الخدعة المسماة (الحكم الذاتي):

فمشروع بيغن وتوصيات بن اليسار، ترى الحكم الذاتي كما ورد شرحه في الملاحظات السابقة بالاضافة الى:

★ تطبيق الادارة الذاتية في الضفة والقطاع على السكان العرب فقط ولكنها لا تطبق على المستوطنين اليهود.

★ يشرف الجيش الاسرائيلي على الأمن الداخلي والخارجي، ويواصل تدريباته وفقا لاعتبارات في مناطق الحكم الذاتي.

★ دراسة البرامج الانتخابية التي يطرحها المرشحون العرب من قبل قوات الأمن وحذف ما تراه غير مرض لها.

★ لا يجوز لادارة الحكم الذاتي اصدار جوازات سفر. ولكن يمكن للسكان أن يحملوا جوازات سفر اسرائيلية أو اردنية.

★ تحظر هيئة الرقابة الاسرائيلية، نشر المعلومات التي تحمل طابع التحريض في البرامج التعليمية أو النشاط السياسي الذي لا ترضى عنه اسرائيل.

★ ليس من اختصاصات الحكم الذاتي أن يمنع خروج العمال العرب للعمل في اسرائيل.

★ تدار شؤون النقل والصحة بالتعاون بين الحكم الذاتي واسرائيل.

بعد كل ما تقدم من تطورات وشروط وتقييدات للحكم الذاتي، الذي أقرته اتفاقيات كامب ديفيد للفلسطينيين في الضفة والقطاع.

فان المباحثات للحكم الذاتي بين الطرفين المصري والاسرائيلي، وبإشراف الولايات المتحدة ان هذه المباحثات مستمرة وهي تؤجل اسبوعاً بعد أسبوع، وفترة بعد أخرى، وسط خلاف دائم في وجهات النظر المصرية الاسرائيلية المعلنة، ولكن في أثر كل اجتماع يتنازل الطرف المصري عن مطالبه بشأن الحكم الذاتي، أمام الاصرار الاسرائيلي والتعنت والصلف، والتمسك بوجهات نظر متشددة وعنصرية حاكمة.

بعد كل الملاحظات التي جرى بيانها سابقاً حول الحكم الذاتي، نسأل: هل هذا هو اطار الحكم الذاتي كما تفهمه اسرائيل، أم هناك شروطاً وقيوداً وانكاراً لحقوق الفلسطينيين العرب، ما يزال يخفيها القادة الاسرائيليون؟.

لعل أدق وصف لهذه النوايا، هو ما كتبه الكاتب الاسرائيلي (داني روبنتشاين) في صحيفة دافار الاسرائيلية، في عددها الصادر يوم ١٦ / ٢ / ١٩٧٩ يقول: (ان الحكم الذاتي المقترح بمقتضى تصريحات الياهو بن اليسار، يتضمن قيوداً أكثر من تلك القائمة حالياً).

ان سعي السياسة الاسرائيلية، وجهد المفاوضات الاسرائيلي، يتركز بشكل رئيسي حول أمور غير خاضعة للمناقشة أو للبحث، من وجهة النظر

الاسرائيلية، هذه الثوابت في الموقف الاسرائيلي هي:

★ لا قبول لمبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة.

★ لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا حوار معها.

★ القدس عاصمة اسرائيل الى الأبد.

★ الضفة الغربية وغزة، هي يهودا والسامرة، وهي ملك شعب اسرائيل.

★ ثم اخيراً، لا اعتراف بمبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين..

بل أكثر من هذا.

فاسرائيل لا تعترف بشعب اسمه شعب فلسطين، ولا ببلد اسمه فلسطين، وهم يعتقدون بأن فلسطين هي الالغاء التاريخي لاسرائيل، ولهذا فهم ينكرون وجود شعب يحمل اسم فلسطين.

ففي خطاب بيغن في اجتماع لحركة (حيروت)، وهو حزب بيغن المتعصب، يوم ٩ / ٩ / ١٩٧٤ قال في معرض تهكمه على منظمة التحرير الفلسطينية.. (تحرير من ماذا؟ ومن؟).. فلسطين تعني الغاء «أرض اسرائيل». كان هذا عام ١٩٧٤. ولكن هل تغيرت قناعات القادة

الاسرائيليين امام قرار الحكم الذاتي فهذا (يوسف بورغ) وزير الداخلية الاسرائيلي ورئيس الجانب الاسرائيلي في مفاوضات الحكم الذاتي مع المصريين، ذهب الى الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٠ للقاء الوفد المصري، لبحث موضوع الحكم الذاتي للفلسطينيين، وعندما وصل إلى مدخل الفندق الفخم الذي سينزل فيه ضيفاً على المصريين، رفض الدخول الى هذا الفندق باصرار، وطلب استبداله على الفور لمجرد ان هذا الفندق يحمل اسم فلسطين.

ان الحكم الذاتي المطروح هو باختصار اضافة صفة الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية وما تطلبه اسرائيل والولايات المتحدة والسادات، هو مشاركة الفلسطينيين لوضع توقيهم على اغتصاب ارضهم وهضم حقوقهم. وهو الأمر الذي لن يفعله الفلسطينيون، لأنهم يعرفون تماماً هذا الفخ الذي يجرون اليه، ويعرفون أيضاً - من تجربتهم الطويلة - طبيعة العقلية الصهيونية الحاكمة في اسرائيل وطبيعة أهدافها. وحقيقة نداءات القادة الاسرائيليين المخادعة عن السلام.

فاسرائيل تريد الأرض والسلام معاً، تغلف ذلك بضرورات الأمن مرة، وباقوال التوراة مرة أخرى. وحق شعب اسرائيل في أرض الميعاد، وقادتها بمناسبة وبغير مناسبة، يعلنون ان

الحكم هو ذاتي وإداري، وفي إطار السيادة الاسرائيلية، والمستوطنات باقية، والحكم الإداري للسكان وليس للأرض، والقدس عاصمة إسرائيل إلى الأبد. وأخيراً أعلن بيغن، أن الجيش الاسرائيلي والإدارة الاسرائيلية، باقية بعد السنوات الخمس الانتقالية المحددة للمرحلة الانتقالية للحكم الذاتي.

ثم أن إسرائيل لا تتحدث عن حقوق الفلسطينيين في إطار الحكم الذاتي، لكن الذي يتحدثون عن هذه الحقوق هم النظام المصري بلسان رئيسه ومسؤوله وهم يصورون للعالم، أنهم استطاعوا استخلاص حقوق الفلسطينيين من إسرائيل، أن هذه الأحاديث والتصريحات، هي للاستهلاك الإعلامي وأول من يعرف عدم صحتها، وجديتها، هم المسؤولون المصريون أنفسهم، وأن كل الذي فعلته سياسة السادات، هو التنازل عن الأرض الفلسطينية، وعن حقوق الفلسطينيين، مقابل استعادة سيناء بالمقايضة، لكن هذه الأحاديث الإعلامية فالمقصود بها الاستهلاك الداخلي، لكي تبرر السياسة المصرية الرسمية للشعب المصري الذي ينتقد المعاهدة ويرفض مجمل التنازلات والتخاذل، والنتائج الهزيلة المريضة، التي حصل عليها المسؤولون المصريون بنتيجة هذه المعاهدة. فإن المصريين يعلنون أنهم حصلوا للفلسطينيين على حقوقهم

(وهي الحكم الذاتي) ولكن بدون تفاصيل في محاولة لتضليل الشعب المصري.

ان الشعب الفلسطيني رفض مهزلة الحكم الذاتي بكل فئاته وتجمعاته. رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضها شعبنا في الأرض المحتلة. ورفضها جماهير الفلسطينيين في مخيماتهم وتجمعاتهم ومناطق تقواجدهم المختلفة. وسبقاومون هذه المؤامرة بكل السبل النضالية، في سبيل انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وفي سبيل حق العودة وتقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني على كامل ارضه وبمحضر اختياره.

ان الحكم الذاتي المطروح بموجب اتفاقتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية. هو دعوة صريحة للحرب في الشرق الأوسط. لانه أغفل القضية الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وهما جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

الوضع في لبنان

لا نريد التعرض مجددا في تفسير أحداث لبنان، وابعاد وأهداف هذه الأحداث فقد وضع بعد ابرام اتفاقية واشنطن في ختام سلسلة ابتدأت باتفاقية سيناء الثانية ثم زيارة القدس واتفاقيتي كمب ديفيد. وضع الى حد بعيد الهدف الأساسي لأحداث لبنان. وما لعبته وما سيلعبه الوضع الراهن في لبنان على الساحة العربية عموما.. ومن هنا، فاننا نسلط الضوء على هذا الوضع للأهمية التي تبرز لهذا الوضع في مستقبل قضيتنا ووطننا العربي عموما.

يكتسب الوضع في لبنان أهمية بالغة ومتزايدة يوما بعد يوم، فالمؤامرة الامبريالية الكبرى ما زالت تنفذ عبر أراضيها ومن خلال التجمعات الطائفية والفاشية التي بدأت حربها ضد حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية منذ أوائل عام ١٩٧٥ أي بعد اتفاقية سيناء

والاتجاه الحقيقي للرئيس السادات بعقد الصلح
المنفرد مع العدو الصهيوني، وهذه التجمعات
الفاشية والطائفية زادت من حدة تأمرها بعد
اتفاقات كامب ديفيد وبصورة خاصة بعد اتفاقية
واشنطن التي حددت مبادئ وأصول الحل
المنفرد ما بين العدو الصهيوني والنظام المصري
حيث وجدت أن مصالحها الحقيقية القائمة
على تقسيم لبنان والقضاء على عروبتة
وديمقراطيته أو تلك المرتبطة بتحويل لبنان كله
إلى كيان أقليمي متصهين متفقة اتفاقا تاما مع
مسألة عقد الصلح مع العدو الصهيوني للخلاص
من حركة المقاومة الفلسطينية وتصفية الدور
الطليعي والتقدمي الذي تضطلع به الحركة
الوطنية اللبنانية وجماهيرها الديمقراطية
والقومية في طول البلاد وعرضها وهي وفي سبيل
بلوغ أهدافها حددت استراتيجيتها باخراج كل
الغرباء، من لبنان بما في ذلك حركة المقاومة
الفلسطينية وقوات الردع السورية وعقد الصلح
المنفرد مع العدو الصهيوني على غرار ما فعلت
مصر السادات، ولقد لجأت هذه التجمعات وما
زالت تمارس كل الوسائل الديبلوماسية

والعسكرية لتحقيق مثل هذين الهدفين، وهذا ما دفعها بصورة علنية ومباشرة الى تدعيم دويلة لبنان التي أعلنها سعد حداد في جنوبي لبنان مبررة بمبررات تكشف أكثر فأكثر تورطها بالمؤامرة الكبرى على المنطقة العربية عموماً وعلى لبنان خصوصاً، وفي نفس الوقت فهي تمارس الاضطهاد وتستخدم كل وسائل القمع ضد الجماهير المسيحية الوطنية الموجودة في الأشرقية أو في الجبل وما قمعها للأقلية الأرثوذكسية في الأشرقية بعد تصريحات المرحوم الياس الرابع بطريرك الروم الأرثوذكس الا دليلاً ساطعاً على ما نقول.

ان هذه التجمعات ماضية بل ومصرة في تنفيذ دورها كأداة في يد العدو الصهيوني وفي يد الأنظمة العربية التي تريد عقد الصلح المنفرد مع الكيان الصهيوني وما المساعدات العسكرية والمادية التي تتلقاها من مصر وغيرها بالاضافة الى العدو الا تأكيداً على الدور اللاوطني الموكول اليها، هذا الدور القائم في المرحلة الراهنة على ارباك موقف سوريا بشن الحملات الاعلامية والعسكرية على قوات الردع بقصد اخراجها من

لبنان ليتاح لها الانفراد بعد ذلك بحركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في الوقت الذي يكون فيه العدو الصهيوني يشن مثل هذه الحرب في الساحة الأهم والأشد خطورة، في جنوبي لبنان.

ولئن كانت الحركة الوطنية اللبنانية أدركت بحق كل هذه التوجهات الحقيقية لتجمعات الكتائب والأحرار، إلا أن البورجوازية، أبدت حتى اليوم قصورا في فهم العلاقة الجدلية بين العدو الصهيوني وبين هذه التجمعات، فشرعت تطرح ذات الأطروحات التي تطرحها الكتائب والأحرار وابتعدت بدافع مصالحها التجارية والمادية والبنكية عن الخط الوطني والقومي مقدمة تبريراً خياليا لهذه المجموعات بشن حربها ضد العرب والفلسطينيين داعية الى وفاق وطني هو في مجمله وفاق قائم بين البرجوازية المسيحية والبورجوازية المسلمة مستند في خطوطه الكبرى الى طرد المقاومة وفك الارتباط مع الحركة الوطنية والقومية اللبنانية وسلخ التلاحم المصري بين جماهير الشعب اللبناني وجماهير الشعب الفلسطيني، هذا التلاحم الذي

تولد في معارك النضال ضد العدو في جنوبي لبنان وفي شوارع بيروت وعلى أرض المخيمات من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال، وهذا الوفاق الذي تقوده السلطة والمدعوم من البورجوازية هو في واقع الحال يمثل الحد الأدنى كما تقبله الكتائب والأحرار، لأن المشروع الكتائبي أضحي في منتهى الوضوح أما لبنان متصهينة وأما لبنانان ولا ثالثة بينهما.

استجاب الانعزاليون لنداء كامب ديفيد بدعوة لبنان الى مائدة المفاوضات، وشاركوا العدو مباشرة الحرب ضد الجماهير الفلسطينية واللبنانية ومارسوا أقصى أنواع الضغط على « السلطة الشرعية » كي تستجيب لنداء كامب ديفيد ونداء بيغن عقب الغارات الوحشية على جنوب لبنان، وتجد بارغام السلطة على تبني أطروحاتهم وهذا ما حصل في الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما ساوى فؤاد بطرس وزير خارجية لبنان بين المتاعب الإسرائيلية وبين المتاعب الفلسطينية وعندما طلب من منظمة التحرير استبدال العمل العسكري بالعمل الدبلوماسي في محاولة منه لأظهار أن الحرب

التي لحقت وتلحق بلبنان هي من جراء تواجد حركة المقاومة ومن جراء العمليات العسكرية التي تنفذ من لبنان، متناسيا بشكل واضح ومريع أن كل ما يحصل في جنوبي لبنان هو نتائج حتمي « وضروري » لاتفاقات كامب ديفيد، فـلبنان هو الساحة الوحيدة التي يتمكن فيها العدو الصهيوني ونظام السادات من تطويع المقاومة الفلسطينية وتطويع سوريا وجر الاثنتين الى مائدة كامب ديفيد، تؤكد خصوصية الساحة اللبنانية والدور المميز الذي يحاول منه الأمبريالية اختراق حاجز الرفض العربي لكـامب ديفيد وحاجز الموقف العربي على قاعدة قرارات الحد الأدنى في بغداد بارغام سوريا والمقاومة الدخول في حلقة الصلح مع العدو الصهيوني وبشروط ان لم تكن شروط كامب ديفيد فهي أصـلب وأكثر اذلالا لها.

ان السلطة تؤدي دورا خطيرا ومميزا في هذه الحقبة، وهي تحاول تجييش أنصارها وتكثيف حلقة الضغط المادي والمعنوي ضد المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، لقد لجأت في الآونة الأخيرة الى ارسال عملائها الى العديد من القرى

والمدن الجنوبية وأثارت زوابع في بيروت واستغلت موجة النزوح الجماعي من صور والنبطية واستقطبت بعض الزعماء والشيوخ الدينيين وشتت حملة اعلامية لادخال الجيش الى الجنوب مصورة أن المقاومة هي العائق الوحيد لمثل هذا الأمر، متناسية في ذات الوقت مدافع سعد حداد ضد مجموعة كوكبة ومنعها من الوصول الى الأماكن التي كانت مقررة لها وهي تهدف الى افراغ الجنوب من المقاتلين وفتح الطريق أمام سعد حداد والعدو لا الى صيدا وحسب وإنما الى الوصول الى مشروع الكتاب القائم على صهينة لبنان من شماله الى جنوبه.

وفي هذا الاطار علينا ان نعي جميعا طبيعة العلاقة التاريخية والجدلية التي تربط المقاومة بالحركة الوطنية والقومية اللبنانية، وان اي حل او توجه يكون على حساب هذه الحركة، انما يتيح المجال للرؤوس الاقطاعية بالظهور مجددا وممارسة القمع ضد الجنوبيين المسحوقين كما انه يتيح المجال مجددا لعملاء السلطة المتواطئة مع الكتائب والاحرار بممارسة حقدهم وقمعهم للجماهير وبالتالي فانه يفقد حركة المقاومة

ظهيرها الذي اثبت انه كان يشكل الحماية الحقيقية لها، فالتنكر للحركة الوطنية اللبنانية او السماح للسلطة بشرخ العلاقة مع هذه الحركة هو في مطلق الاحوال يشكل خطأ استراتيجيا. ومن هذا المنطلق علينا فضح كل التحركات الآيلة الى بلوغ مثل هذه الامور، علينا الحفاظ على العلاقة مع الجماهير الوطنية اللبنانية وتجذير هذه العلاقة وتطويرها بحيث ترتقي الى علاقة التلاحم المصري ممارسة وتنفيذا لا كلاما ونوعيات، ان المطلوب في المقابل التصدي بجدية لمحاولة اضطهاد جماهيرها، فكما ان فك الارتباط مع هذه الحركة يشكل خطأ استراتيجيا وموقفا لا اخلاقيا، كذلك فان محاولة الهيمنة عليها يمثل في مطلق الاحوال مثل هذين الامرين.

واخيرا، فاننا يجب ان نقف بحزم وبصلابة امام بعض الممارسات اللاثورية، التي يمارسها بعض الذين ينتمون للمقاومة والحركة الوطنية. هذه الممارسات غير المسؤولة، وغير المنضبطة، يجب ان نقول انها تستغل استغلال كبيرا من قبل الجهة المعادية للمقاومة والحركة الوطنية

والقومية اللبنانية. فقد انتشرت ومنذ فترة ممارسات لا تمت الى المفهوم الثوري بشيء.... وهي في الاساس يجب ان تكون من كل الثوريين مرفوضة.

ان الشارع في هذه الآونة يعبأ من قبل دوائر مرتبطة بالامبريالية والصهيونية ضد المقاومة بشكل حاقط مستغلة هذه الممارسات.

ولا شك ان نفس الدوائر التي قامت منذ البداية بتمثيل ذراع الامبريالية والصهيونية في لبنان هي التي تغذي هذه التعبئة.

لكن فئات كبيرة من جماهير الثورة والحركة الوطنية، لا تقول انها تستجيب لهذه التعبئة وانما تجد في هذه الممارسات بداية التصديق للدعاوى الضارة. ان هذه الممارسات ان لم تضرب في بدايتها، ولم تدان بشكل حازم وصلب، تشكل البداية التي يجب الانتباه اليها. في انفكك جماهيرنا الوطنية والقومية على تأييد المقاومة والحركة الوطنية.

وان اضيف هذا الامر لما سبق وبيناه حول الوضع في لبنان عموماً، وما سيلعبه هذا الوضع

الضعيف كمدخل لطعن صمود امتنا في وجه نهج الاستسلام، وما سيلعبه ايضا هذا الوضع في استلاب القوة المادية للثورة الفلسطينية. وفي استفراد لتركيعها وادخالها في نهج الاستسلام...

وفي الممارسات الاثورية، تعطى هذه القوى سلاحا فتاكا يضاف الى الاسلحة التي لديها.

جبهة الصمود - قمة بغداد - الميثاق القومي بين سوريا والعراق:

زيارة السادات للقدس العربية ولقاؤه اركان
المؤسسة العسكرية الصهيونية، اكد للامة العربية
بقواها الرسمية والشعبية، ان ثمة مرحلة جديدة
وخطيرة بدأت بالتواجد، وان ثمة قوى شرعت
في الظهور. وان حلفا كولوناليا من الامبريالية
الامريكية والعدو الصهيوني ومصر السادات بدأ
في شق الطريق نحو التبلور والبروز، ان الايام
المقبلة حبلى بالتطورات والاحداث الجسام التي
يمكن ان تطال لا مصير القضية الفلسطينية
فحسب. بل ومصير الامة العربية ككل.

ان اهداف الحلف الثلاثي الجديد لا تقف عند
حدود التفريط بنضالات الشعب العربي
الفلسطيني ولا تقف عند عقد الصلح المنفرد مع
العدو الصهيوني، ولا تقف على عتبة اخرج مصر
من دائرة الصراع العربي - الصهيوني، وانما في

واقع الامر تتجاوز هذه الاهداف الى تركيع الامة العربية وجعلها بكل ثرواتها الاقتصادية والبشرية والجغرافية تحت السوط الامبريالي وذلك بتحويل مصر الى دركي جديد مهمته ضمان امن العدو وقمع كل حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وجعل السوق العربية اكثر استهلاكية. بحيث تحرك وسائل الانتاج الامبريالية والصهيونية، تمدّها باليد العاملة وتصرف منتوجاتها، تضمن للتجمعات الرأسمالية في العالم حلولاً لازمتها التاريخية الناجمة عن تراكم الانتاج وعن عدم وجود اسواق خارجية لتصريفه.

هذه الامور تؤكد بكل وضوح، ان سلوك السادات الخياني لم يكن سلوكا سياسيا، بل كان بالاضافة الى ذلك سلوكا اقتصاديا يهدف الى تحويل الامة العربية الى مستعمرة جديدة للامبريالية العالمية والصهيونية الدولية بمؤسساتها الصناعية والمالية الكبرى، هذه الحقائق والتي تطال المصلحة الاقتصادية والقومية والسياسية للمواطن العربي، فرضت التوجه نحو عمل عربي جماعي لمواجهة

المؤامرة والتمكن من احباط مفاعيلها ومحاولة
اجهاضها والاطاحة بها.

ولكن، هل كان الرد العربي، رسميا وشعبيا
وفلسطينيا بحجم هذه المسائل، وهل استطاعت
القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في تشكيل النواة
القومية والثورية التي من الممكن ان تمثل
استقطابا لكافة القوى العربية تمهيدا لاسقاط
اتفاقات كامب ديفيد؟

الوقائع تؤكد ان اخراج مصر من دائرة الصراع
القومي والتاريخي، افقد الشعب العربي
والشعب الفلسطيني قوة عسكرية وبشرية هائلة،
فمصر بقواتها المسلحة وبمواقفها الاستراتيجية
وبملايينها البشرية اضحت خارج حدود المواجهة
الفعلية مع العدو الصهيوني والامبريالية
الدولية، بل يمكن القول ان قوى مصر الهائلة،
اما معطلة، واما ستكون لمصلحة الحلف العدواني
الجديد، ان البديل الوحيد عن هذا الخروج، هو
تأليف جبهة عسكرية مقاتلة من دمشق وبغداد
والثورة الفلسطينية يلعب فيها كل من لبنان
والاردن دورا اساسيا ومتزايدا، وتكون هذه
الجبهة مسنودة الظهر ماديا وبشريا وعسكريا

من الجماهيرية والجزائر واليمن الجنوبي وكافة الدول الوطنية والقومية، ومدعومة بموقف عربي من الدول العربية الاخرى لاستخدام ثقل هذه الدول الدبلوماسية بأشكاله المعنوية والمادية وفي طليعتها الموارد النفطية (البترو)، هذا هو الحد الادنى الذي كان مطلوباً لاحباط كامب ديفيد واتفاقية واشنطن، علماً ان المطلوب الحقيقي كان اوسع من ذلك، كان يجب تجذير القوى الثورية واليسارية، كان يجب تحريك وتثوير الشعب العربي من خلال احزابه الوطنية والقومية، ومن خلال منظماته الشعبية، ومن خلال الثورة الفلسطينية لاجبار هذه المنظمة لاتخاذ الموقف الصارم والحازم الذي لا يقبل التفسير او التأويل.

ولكن ماذا حصل؟ هل تألفت الجبهة الشمالية والشرقية المقاتلة لتكون بديلاً عن مصر؟ هل جبهة الاسناد الاخرى تجاوزت حدود الكلام الى حدود الممارسة والعمل؟ هل تمكنت الثورة الفلسطينية من تغليب المتناقضات الرئيسية مع الامبريالية والعدو الصهيوني على الخلافات الثانوية بين بعضها البعض، هل تمكنت انظمة

الحكم الوطنية العربية من حسم اوضاعها
الداخلية باتجاه المجابهة الثورية الحقيقية مع
المؤامرة الامبريالية الكبرى؟

اعقاب زيارة السادات الى القدس عقدت قمة
طرابلس في الجماهيرية الليبية، وتشكلت جبهة
للممود والتصدي من سوريا والجزائر
والجماهيرية واليمن الجنوبي ومنظمة
التحرير، وتركت الباب مفتوحا للدول العربية
الآخري، واتخذت قرارات سياسية مهمة فأدانت
زيارة الرئيس المصري للكيان الصهيوني،
وحذرت كل من يحاول السير في ذات الطريق
وجمدت العلاقات الدبلوماسية مع مصر وناشدت
الدول العربية بتقديم المساعدة الاقتصادية
والمالية والعسكرية للقطر السوري والثورة
الفلسطينية واكدت « ان اعضاء الجبهة القومية
يعتبرون الاعتداء على اي عضو فيها اعتداء
على جميع اعضائها... ولقد شكلت جبهة
الصمود والتصدي عند انشائها، ردا معنويا
وسياسيا افاد في انتشال جماهير امتنا من هوة
اليأس التي ادت اليها زيارة القدس الخيانية...
وبالتأكيد ردا على كل الذين توقعوا ان مصر

السادات بيدها قرار الحرب وبيدها قرار السلم.
والذين نسوا ان جماهير امتنا صاحبة المصلحة في
انتصار هذه الثورة واندحار العدو الصهيوني،
سوف تقود مرة اخرى للنضال نابذة الفرقة ايا
كان مركزهم. لقد اعطت جبهة الصمود والتصدي
في بداية عهدها املا وفتحت الطريق امام عمل
عربي اكبر واوسع و اكثر صلابة...

وبرغم ان جبهة الصمود والتصدي، لم تحدد
مواقف واضحة من الولايات المتحدة الامريكية او
من الذين يعاونون في استسلام امتنا، فقد منحها
شعبنا كل ثقته وانتظر ان تتبلور افكارها
وخطاها...

وجاءت القمة الثانية للصمود في الجزائر
وتوضحت صورة الاعداء بشكل كامل. وطرحت
فيها فكرة الفرز الاستراتيجي، لكن الوضع
العربي برمته لم يكن بعد مهينا لقبول هذه
النقطة النوعية في الطروحات الرسمية العربية.

ثم جاءت قمة دمشق الثالثة للصمود
والتصدي، وكان ان اوجدت المؤسسات التي تقوم
عليها جبهة الصمود والتصدي، لكنها وقفت
عاجزة امام تخطي حواجز الامكانيات المادية

لترجمة كل قرارات قمم الصمود الى افعال..
وبرغم النكسة التي اصيبت بها جبهة الصمود
بوفاة احد مؤسسيها الرئيس هوارى بوميدين،
فان خليفته الرئيس الشاذلي اعلن تمسكه بكل
ما طرحته الجبهة...

ان جبهة الصمود والتصدي بعد هذه
المؤامرات، لم تتجاوز المقررات الى الفعل، ولم
تأخذ مؤسساتها دورا جديا في تنفيذ كل ما قرر،
بل واكثر من ذلك، فان بعض القرارات السياسية
لم تنفذ حتى الآن... والجبهة مطالبة، حيال كل
هذا، وحيال التطور في الموقف الساداتي
الخياني، والتطور في الموقف العربي والدولي،
ان تكون اكثر فاعلية، اثمر عملا، لكي تعود الى
لعب الدور الذي رشحتها جماهير امتنا اليه.
فجبهة الصمود والتصدي، دون بناء قاعدة صلبة
للصمود، لا يمكن ان تكون فاعلة في التصدي..
وجبهة صمود وتصدي، دون مواجهة حقيقية مع
الذات اولا، ومحاسبة نقدية عما انجزته. لا يمكن
لها ان تحتضن كل اهداف امتنا لتصمد
وتتصدي...

ان الهدف الذي قامت من اجله الجبهة، لم

يزل ماثلا امامنا، بل ان لبناته تزداد وتتأصل
ويجري تطبيع العلاقات المصرية الساداتية -
الصهيونية بشكل متسارع، يجعل قيام الحلف
الصهيوني - الساداتي - الامريكي خطرا يوميا
على اطراف جبهة الصمود والتصدي، وبقدر ما
لهذه الجبهة دورا قوميا تؤديه، فهي ايضا درءا
للخطر يهدد كل طرف من اطراف الصمود
والتصدي ضمن قطره وبكلمة ادق، فالمصلحة
الوطنية لأطراف الصمود، والمصلحة القومية
تدعوان، وبالحاح لكي تأخذ هذه الجبهة دورها،
بوعى وبفاعلية، فلا تترك الامور لموسميات
اللقاءات، او لهواجس الخطر الداهم لعقد قمة
جديدة، ولتخرج ببيان جديد.. واننا ومن واقع
الرضى على متابعة جبهة الصمود والتصدي
دورها وبفاعلية وتبدأ في وضع اللبنة القوية
الاولى للصمود الحقيقي كما يفهمه شعبنا
العربي. الذي انتظر طويلا على السادات
ونهمه، من هذا الموقع ندعو وبالحاح اطراف
الصمود والتصدي الى وقفة جادة تقييمية، تبدأ
بعدها مرحلة العمل الحقيقي...

ان الالهاء القطري، لا يؤدي الى الانغماس

اكثـر فاكثـر فـي العـمـل القـطـري، بـل ان خـطـة
الامبريالية الحالية هي الالهـاء القـطـري لـكـل
نظام حكم وطني، والرد لن يكون الا بالعمل
الشامل، فالتوجه الى الهدف الرئيسي، يكون
اولا، لان محاربة المؤامرات الفرعية قد يكون
فخا يبعدها عن النظر الى حقيقة ما يرمى اليه
الحف الثلاثي المؤلف من بيغن - السادات -
كارتر.

والواقع العربي الراهن، يشد كل طرف من
اطراف الصمود الى مشاكل اقليمية عديدة، وفق
مخطط امبريالي يعرف ان الهاء هذه الاطراف
بمشاكلها، هو الكفيل بتعطيل دور جبهة الصمود
والتصدي ومن العمل الجاد...

ان على جبهتنا دورا رئيسيا في تنشيط جبهة
الصمود والتصدي، وعودتها الى مقدمة
المواجهة... فقد انتهى العهد الذي كان يكتفي
بان تكون جبهة الصمود والتصدي مجرد لقاء او
علاقات حسنة بين اطرافها، لاننا اليوم نواجه
وبشكل جاد ويومي المحاولات الرامية لضرب
الثورة الفلسطينية والمحاولات الرامية لتركيـع
سوريا وجـرها الى مائدة المفاوضات... وفي نفس

الوقت، تشهد الهاء للجزائر في قضية الصحراء،
والدور المعروف الذي يلعبه ملك المغرب
بالتواطؤ مع السادات، اضافة الى التهديد اليومي
الذي تتعرض له الجماهيرية الليبية من حشود
النظام المصري عبر التشاد.

قمة بغداد

عقد مؤتمر بغداد الموسع في ٢ تشرين عام ١٩٧٨ اعقاب كامب ديفيد، ورغم اهمية هذا المؤتمر تاريخيا وسياسيا، ورغم ان قراراته جاءت بمجملها باتجاه رفض كامب ديفيد، فان المؤتمر اظهر تصورا عن ايجاد نهج حقيقي معاد للامبريالية، لم يعلن عن استخدام ورقة النفط، لم يوافق على ضرب المصالح الامريكية «ناشد» السادات بالعودة الى الحضيرة العربية، ورغم ذلك فان الحفاظ على قرارات قمة بغداد وتنفيذها وتطويرها، يعتبر خطوة هامة في مقاومة كامب ديفيد والثلح المنفرد مع العدو، ويشكل ضمانا اولية لمنع دول عديدة في اللحاق بركب السادات الخياني، بل ان من مهماتنا النضالية تشديد الحرص على تمسك كل الانظمة العربية بقرارات قمة بغداد وتلك القرارات التي نعتبرها الحد الادنى الذي يمكن به مواجهة نهج الاستسلام، لكنه على الاقل الحد

الادنى الذي يعتبر قاسما مشتركا بين دول
مختلفة الانظمة. ان املا عربيا جديدا ظهر في
الافق، عندما تحسنت العلاقات بين بغداد
ودمشق، وعندما خرج الرئيسان الاسد والبركر
بالاعلان السياسي عن ميثاق قومي بين البلدين،
موحدة سوريا والعراق هي النواة الفعلية
لمواجهة الامبريالية، هذه الوحدة اذا كانت
متكاملة مع الثورة الفلسطينية تشكل ذراعا قوية
في اسقاط التوجهات الخيانية، فالعراق بثقله
البشري والاقتصادي والعسكري هو العمق
الاستراتيجي لسوريا، وسوريا بجيشها وقواتها
المسلحة وتلاحم قواها الشعبية والوطنية وبكونها
على خط المواجهة المباشر مع العدو وهي النقطة
المركزية في قلب المؤامرة، والواحدة بين هذين
القطرين هي البديل النوعي والعملي عن
خروج مصر من المعركة، استبشرت القوى
القومية والثورية باعلان الميثاق القومي
ووجدت فيه الحلقة المركزية المفقودة، ولكن
القطرين الشقيقتين لم يستطيعا التغلب على
خلافاتهما الثانوية، فانتصرت التناقضات مع
الرأسمالية والامبريالية عليهما، وذهب الميثاق

القومي واصيبت القوى القومية والثورية بالذهول.

ان المطلوب الآن وفي هذه الظروف المصيرية والتاريخية من كافة القوى القومية والوطنية، العمل ليل نهار لرأب الصدع القوي بين دمشق وبغداد. لازالة الحبل الخانق المسيطر على العلاقات بين البلدين، المطلوب من دمشق وبغداد العمل على تغليب المصلحة القومية، مصلحة الوحدة العربية، مصلحة فلسطين، مصلحة النضال القومي ضد الامبريالية، على المصالح الآنية وعلى ردود الفعل السطحية والانفعالية، ان وحدة سورية عراقية تمثل الامل في تاريخ هذه الامة، وردا عربيا يحجم المؤامرة، ويستطيع ان يرد عليها ويحبطها.

ان حجم المؤامرة يفرض على القوى الثورية العربية، على المنظمات الشعبية على احزاب الامة الوطنية والقومية الخروج من دائرة المعارضة السياسية الى دائرة الممارسة النضالية والقومية، ان المطلوب موقفا ثوريا يعلن بكل وضوح، ان المهمة القومية قد ضربت بتجميد مساعي الوحدة بين سوريا والعراق... وان

المطلوب، بل الملح من كل القوى الثورية في
وطننا العربي ان تعمل جاهدة لتعيد وتناضل
لالتقاء الطرفين.

فليس صدفة ان يضرب هذا اللقاء الذي ان تم
سيكون الرد الحقيقي على نهج الاستسلام واول
الطريق لبداية مسيرة التحرير الطويلة.

ومرة اخرى نقول، انه كما ان المصلحة
القومية تدعو الى لقاء القطرين السوري -
العراقي، فكذلك المصلحة الوطنية لكلا البلدين
تدعوان لذلك. فعدا عن العلاقات المبدئية
القائمة بين الوطني والقومي من المصالح...
فهناك التهديد الامني المباشر لكلا القطرين،
وهناك القوى المتعددة التي لا ترغب في حدوث
مثل هذا اللقاء.

ان العمل، بجهد من قبلنا وبذل الجهد
المتواصل بهذا الصدد، هو عمل مكمل لمسيرتنا
الكفاحية لتحرير فلسطين، بل انه من الاسباب
التي تمكن من تكملة المسيرة التحريرية لفلسطين
ولكل ارض عربية محتلة.

ان دولة وحدوية تقوم بين البحر الابيض

المتوسط وتطل على الخليج، ولها مصادرها المالية النفطية وقواها البشرية وعمقها الاستراتيجي، وقدراتها المادية الاخرى. هذه الدولة تشكل مصدر رعب حقيقي للامبريالية وللصهيونية والرجعية الساداتية... ومن هنا، ضرب مشروع لقاء البلدين سوريا والعراق، ومن هنا يجب ان نبدأ من جديد، لوصل ما انقطع، جاهدين على نفس مستوى الجهد الذي يتطلبه اعادة الفاعلية الى جبهة الصمود والتصدي...

الوضع الفلسطيني

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

يعتبر الوطن الفلسطيني المحتل موضع الرهان الأساسي محليا وعربيا ودوليا (ويلعب دورا حاسما في مستقبل النضال الوطني الفلسطيني)، وقد راهن أعداؤنا على مخططاتهم ومؤامراتهم وزعزعة الثقة بالقوة الفلسطينية وبمنظمة التحرير ومحاولة خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أثبت شعبنا في الوطن المحتل وعيه الكبير لخطورة هذه المخططات وتصديه الحازم لمؤامرة الحكم الذاتي ومحاولة خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير.

وقد أصبح من الواضح أن السياسة الراهنة لسلطات الاحتلال وخاصة بعد أن استلم الليكود بزعامة مناحيم بيغن الحكم في الوطن المحتل.

ان السياسة الرسمية للعدو واتجاه أرضنا المحتلة وتحديدًا (الضفة الغربية وقطاع غزة) سياسة الضم والالحاق وأنها تنظر لهذه الأرض أنها جزء من أرض (إسرائيل الكبرى) واعتبارها محققة اطماع الحركة الصهيونية التاريخية تجاه عموم الأرض الفلسطينية.

ويدل على ذلك مجموعة من الاجراءات الادارية والتنظيمية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة والقطاع، ورغم عملية توزيع الأدوار التي تمارسها سلطات الاحتلال وخاصة على مستوى الحكومة عندما تحاول تصوير موافقة بعض الوزراء أنهم ضد الاستيطان والضم ما هي الا مناورة لخداع شعبنا وأنهم جميعا لهم نفس الاطماع، ولعل الظرف العربي غير الجاد في سياسة التصدي لكامب ديفيد يساعد على تحقيق هذه الاطماع التاريخية. ولا نتحامل هنا على احد ولكننا نقر حقيقة موضوعية لأن الموقف العربي ينعكس سلبا وإيجابا على أهلنا في الوطن المحتل، وبالتالي عندما يكون الموقف العربي جيد ومتماسك على التصدي لكامب ديفيد وللسياسة

الامريكية في المنطقة، بالضرورة بتحسن الموقف داخل الأرض المحتلة ويزداد صلابة، ولكن الانتكاسات التي أصابت المواطن العربي الرافض لكامب ديفيد في الاونة الأخيرة، أعطت انطبعا سلبيا لدى عموم الجماهير العربية وبشكل خاص داخل الوطن المحتل وتأتي مؤامرة الحكم الذاتي كحلقة مركزية في حلقات المؤامرة لضم الضفة الغربية وقطاع غزة للكيان الصهيوني. ورغم كل محاولات النظام المصري ورئيسه الحالي أنور السادات بتزيين صورة الحكم الذاتي وتصويره أنه محصلة أراء مشتركة منه ومن أميركا وإسرائيل، ورغم رفضنا لهذه الآراء.. الا أننا نثبت أن فكرة الحكم الذاتي هي فكرة اسرائيلية صهيونية من حكومة مناحيم بيغن نفسها..

ويبدو بشكل واضح أن العدو الصهيوني ومعه النظام المصري العميل بعد أن لمسوا المعارضة الشديدة والتصدي الحازم من شعبنا ضد مؤامرة الحكم الذاتي وسياسة الضم والالحاق إليها، تعمل سلطات الاحتلال الصهيوني لتكريسها، باتوا يعملون جديا لتطبيق الحكم الذاتي من

طرف واحد لمحاولة تكريسه ولو بشكل صوري على الأقل، بايجاد من يتعاون معهم مستقبلا لاعطائه مضمونه العملي. ومن أجل ذلك تمارس سلطات الاحتلال سياسة الترغيب والترهيب على شعبنا وبشكل خاص على الرموز المعروفة في الضفة الغربية، بهدف استمالتهم الى جانبها وضمان اشتراكهم في مؤامرة الحكم الذاتي. وهنا تقع المهمة الأساسية في التصدي لهذه السياسة على كافة القوى الوطنية وبشكل خاص المجالس البلدية الوطنية لدحر هذه المخططات ولابعاد كل الرموز التي تضلل وتتورط في التعامل مع المؤامرة التصفوية.

وقد دلت التطورات الحاصلة داخل الوطن المحتل بعد زيارة السادات المشؤومة للقدس والتحركات الجماهيرية التي شهدتها معظم المناطق المحتلة أثبتت نمو الوعي الجماهيري وتضاعف التصدي لسياسة الاحتلال، وانخراط فئات أوسع من جماهيرنا في النضال ضد المحتلين، معلنة غضبتها وتصديها للعدو من خلال ما تملكه من امكانيات وبكافة الأساليب النضالية.

ودلت ايضا زيارة السادات المشؤومة للقدس المحتلة، ورغم كل جهودهم لخلق حالة من التأييد أو التعاطف السطحي الفلسطيني مع هذه الزيارة على أن المقاطعة الشاملة التي مارسها شعبنا ضد السادات وزيارته، والتصدي الشجاع له في المسجد الأقصى الذي صلى به لأكبر دليل على وعي شعبنا وهزالة الرموز التي حاولوا الاعتماد عليها وفشلها في ايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد لعبت الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة التي تأسست في آب ١٩٧٣ دورا مهما في انهاض وتنظيم الحركة الجماهيرية المضادة للاحتلال ولكنها لم تستوف الشروط الاساسية لكي تلعب الدور النضالي المطلوب منها.. واقتصرت في نشاطاتها على جانب واحد دون أن تشكل الجوانب الأخرى وهذا أضعفها وقلل من دورها. بالإضافة الى الخلافات بين فصائل المقاومة حول أسلوب عمل هذه الجبهة.. جعلها تقتصر على كونها يافطة سياسية دون محتوى عملي.

ان ما ورد في هذا التحليل لا يعني أننا

نتعامل مع قضيتنا الفلسطينية من خلال تجزئة القضية الواحدة. الا أن الأوضاع الراهنة تقتضي منا التفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية مع عدم الاغفال والتناسي للأسس المبدئية الثابتة التي طرحها برنامجنا السياسي الصادر عن المؤتمر العام الرابع.

ونظرا للدور الهام الذي تقوم به جماهير شعبنا العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ في التصدي لمحاولات الاستيطان والتهويد ومصادرة الأراضي الفلسطينية. الى جانب رفضها مؤامرة الحكم الذاتي وكافة مشاريع التسوية الاستسلامية، لذلك فان دور الثورة الفلسطينية يتركز في تعزيز قدرة صمود جماهيرنا في أراضي ١٩٤٨ بكافة أساليب الدعم، وتأمين الدور الهام الذي قامت به جماهير الوطن المحتل في التصدي لمحاولات التهويد ومصادرة الأراضي. ويجب بناء علاقة متينة مع حركة الأرض في داخل هذه المناطق. والاهتمام بالاعلام الموجه لجماهير شعبنا في الداخل والعمل على ربطهم بالثورة الفلسطينية

المهمات أو الاقتراحات:

ان الدور الذي يمثله النضال الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة، كان ولا يزال يمثل الثقل الأساسي في معركتنا ضد المحتلين، وفي هذه المرحلة يزداد هذا الدور أهمية وخاصة بعد الظروف الصعبة التي يعاني منها الوطن العربي الرافض لكامب ديفيد.

ولهذا تصبح المهمة الأساسية داخل المناطق المحتلة وفي هذه الظروف الراهن هي مبادرة كافة القوى والشخصيات الوطنية لاعادة تشكيل الجبهة الوطنية كاتار لوحدة القوى والعناصر الوطنية ويجب أن يكون هذا أساسا الى تطوير برنامج الجبهة وميثاقها وضرورة أن يشمل نضالها كافة مجالات النضال.

الحوار الفلسطيني - الاردني :

في الحقيقة لا بد قبل الحديث عن الحوار الفلسطيني - الاردني من العودة قليلا الى الوراء لنلقي ضوءاً على مسيرة العلاقات الفلسطينية - الاردنية.

لمحة تاريخية... كما هو معروف فان مسيرة العلاقات الاردنية الفلسطينية منذ بدايتها لم تكن مسيرة ايجابية.. حيث يذكر شعبنا الدور الذي قام به الملك عبد الله، يذكر شعبنا دور الملك عبد الله للسيطرة على الضفة الغربية وضمها الى شرقي الاردن وقد تم هذا بعد ان دخل الجيش الاردني الضفة الغربية عام ١٩٤٨ أبان النكبة وكان بقيادة ضابط بريطاني معروف يدعى كلوب باشا.

حيث كما يذكر من عاشوا هذه المرحلة المؤلمة من تاريخ شعبنا وقضيتنا تولى الملك عبد الله قيادة الجيوش العربية وفي هذه الأثناء كان

رئيس وزرائه توفيق باشا أبو الهدى يجري مباحثات مع بيغن البريطاني وافق له من خلالها على قرار التقسيم واعدأ اياه بأن القوات الاردنية لن تتجاوز حدود التقسيم... وهكذا تم فعلا... وتتابعث الأحداث، فقام شاب فلسطيني فيما بعد بقتل الملك عبد الله في عام ١٩٥١ والجدير بالذكر أن الملك عبد الله كان قد عقد مؤتمراً في اريحا بعد النكبة تمت له في هذا المؤتمر البيعة وكل الأمور مرتبطة مسبقاً حيث دعي لهذا المؤتمر رجالات النظام الاردني، وبهذا المؤتمر وافق المؤتمرون من وجهاء الضفة الغربية على ضمها للاردن ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على الضفتين.

وقد بدأ شعبنا منذ النكبة يشعر باشتراك الملك عبد الله والنظام الاردني في مؤامرة اغتصاب فلسطين. واقتسام الغنيمة وذلك من خلال ضم الضفة الغربية لمملكته.

وبدأت أزمة الثقة منذ ذلك الوقت هذا بالاضافة الى الانطباع العام لدى الجماهير العربية عموماً بارتباط النظام الاردني بالدولة البريطانية المستعمرة لبلادنا والمشاركة

في مؤامرة اغتصاب فلسطين وتمكين الصهيونية من اقامة دولتهم على أشلاء وطننا وقد سبق ان نشر الضابط الاردني عبد الله التل قوائم باسماء الضباط البريطانيين العاملين في الجيش الاردني (٤٨ ضابطاً كبيراً في فترة حرب ١٩٤٨) في ذلك الوقت كانت احدى المسرحيات التي تم الاتفاق عليها باتفاق سري بين توفيق باشا أبو الهدى رئيس وزراء الاردن مع السير أرنست بيغن وزير خارجية بريطانيا وكان معه الجنرال كلوب باشا يتلخص بأن يدخل الجيش الاردني ... فلسطين غداة انتهاء الانتداب تحت ستار حماية فلسطين كلها وحماية اليهود ويحتل القسم العربي ويضمه الى شرق الاردن دون أن يشتبك مع اليهود اطلاقاً وتعهد ابو الهدى بثلاثة أمور: الا يحتل الجيش الاردني غزة والجليل.. والا يتعدى الجيش المذكور على اليهود بأي شكل.. والا يحتل شهراً واحداً من القسم الذي صدر قرار الأمم المتحدة باعطائه لليهود.

يكفي ان نذكر انه طوال الربع الاخير من هذا القرن لم يحاول النظام الاردني ان يغير لدى شعبنا الانطباع بانه ضالع في مؤامرة ضياع وطننا

وبانه بالتالي لا يستطيع ان يبيريء نفسه من
تواطئه مع العدو الصهيوني في اغتصاب وطننا.

واستمرت مسيرة العلاقات الاردنية -
الفلسطينية باتجاه غرس المزيد من الكراهية في
نفوس شعبنا لهذا النظام.. حيث استمر الاردن
بعد مقتل الملك عبد الله يمارس سياسة المصادرة
الكاملة للأرض الفلسطينية وممارسة سياسة
القمع والاضطهاد ضد شعبنا في الضفتين كما أنه
مارس عملية التمثيل لشعبنا وادعى بأنه
الناطق والمتحدث باسم فلسطين محققاً اهداف
الاستعمار البريطاني القديم، كما تتم أهداف
السياسة الامريكية التي ورثت الاستعمار
البريطاني في منطقتنا وكذلك محققاً اهداف
الحركة الصهيونية في طمس الشخصية
الفلسطينية والحقاق الوطن الفلسطيني
والحقوق الفلسطينية كلياً بالنظام الاردني..
ولسنا نريد في هذه العجالة أن نعرض لكل
ممارسات النظام الاردني تجاه شعبنا طوال ربع
قرن من الحكم، ولكن يكفي ان نذكر انه طوال
هذا الربع قرن لم يحاول هذا النظام ان يغير
الصورة في أذهان شعبنا والانطباع لدى ابناء

شعبنا حول ضلوعه في مؤامرة ضياع وطننا واستمراره بسياسة تؤدي بالنهاية الى استمرار اغتصاب أرضنا ولذلك فمنذ بداية العمل الفلسطيني في مرحلته المعاصرة، شهد هذا العمل تناقض واضح واختلاف بين بينه وبين النظام الاردني.

وحتى منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري لم تستطيع أن تستمر طويلا في علاقاتها بالنظام حيث سرعان ما كشف النظام عن نواياه تجاه اي فكرة لتمثيل الشعب الفلسطيني بعيداً عنه.. حيث يطمع في أن يكون الممثل الوحيد لشعبنا ممارسا الوصايا الكاملة على أمانينا وآمالنا لطموحاتنا.

أحداث ايلول ١٩٧٠ :

كان لاحداث أيلول التي حاول النظام الاردني من خلالها القضاء على الثورة الفلسطينية ونجح بأبعادها عن ساحتها الرئيسية حيث يتواجد ثلثي الشعب العربي الفلسطيني في الضفتين، كان لهذه الأحداث أثر مباشر على تقييم كافة فصائل الثورة، بل والجماهير العربية لهذا النظام بأنه لازال مستمراً في مؤامراته ضد شعبنا وأمتنا وقضيتنا منفذاً المخططات الامبريالية والصهيونية في التخلص من الثورة الفلسطينية التي تحولت الى حقيقة تشكل عاملاً مهماً ضاعطاً على العدو الصهيوني وللمصالح الامبريالية، وبالتالي كان لهذه المجمة الشرسة التي شنها النظام الاردني على الثورة الفلسطينية أثراً مباشراً في اضعافها وكان النظام يراهن ان الثورة ستتحني بعد ضربها في الاردن، وخاب ظنه عندما وجدها بعد مضي بضع سنوات تقوى من جديد وتنمو وتتابع نضالها ونشاطها محققة انتصارات متلاحقة ضد العدو الصهيوني.

الثورة واسقاط النظام:

وقد رفعت كافة فصائل الثورة الفلسطينية التي كانت متواجدة في هذه الفترة شعار اسقاط النظام الاردني ولكن عملياً لم يتم التقدم خطوة بهذا الاتجاه، فالثورة واجهت في لبنان استمرار المؤامرات لتصفيتها والقضاء عليها وبنفس الوقت كان عليها ان تبذل جهودها لتصعيد نضالها ضد العدو الصهيوني وممارسة الحضور السياسي على الساحة الدولية من خلال نضالها المسلح، وهكذا تحول الصراع بين الثورة الفلسطينية والنظام الاردني تدريجياً الى صراع سياسي يدور حول مسألة أساسية، من يمثل الشعب الفلسطيني، منظمة التحرير أم النظام الاردني، وكان الاردن لا يخفي أطماعه في هذا المجال ويصرح بها علناً في الاجتماعات العربية، الى ان مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٤ حيث حسمت المعركة السياسية بين المنظمة والاردن حول وحدانية

تمثيل الشعب العربي الفلسطيني، عندما أجمعت الدول العربية ان المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ورغم موافقة الاردن على هذا القرار في حينه، إلا أن ممارسات النظام استمرت لا تجسد هذه الحقيقة، بل استمرت المساعي الاردنية باتجاه تمثيل الشعب الفلسطيني، وضم هذا الشعب وحقوقه وتطلعاته ليكون جزءاً من النظام وتمثل هذا باستمرار السياسة الاردنية بالضفة الغربية، بتدعيم رجالات ورموز النظام وتضييق الخناق على كل من يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، بل وامتدت هذه العملية لتشمل قطاع غزة نفسه من خلال دعم رئيس بلدية غزة رشاد الشوا، المعروف بعلاقاته الوثيقة مع النظام الاردني، وبالمقابل بذلت منظمة التحرير جهوداً كبيرة أيضاً لسحب البساط من تحت أقدام النظام، وتثبيت دعائم التعاطف والالتفاف الجماهيري حولها في الأرض المحتلة، وكانت المعركة السياسية الرئيسية والتي شكلت المنعطف الأساسي والمؤشر الرئيسي في هذا المجال، هي انتخابات المجالس البلدية التي جرت في الضفة

الغربية عام ١٩٧٦ . حيث فازت القوائم المؤيدة لمنظمة التحرير وفشلت قوائم الرموز الموالية للاردن، وهذا أعطى للمنظمة احتراماً عالمياً، حيث استطاعت ان تثبت انه برغم قرب النظام من أرضنا المحتلة، وبرغم كل أساليب التهريب والترغيب التي مارسها طوال الفترة الماضية، إلا أن شعبنا في النهاية بقي مع منظمته لأنه مع قضيته، ولأنه كما ذكرنا سابقاً لا يثق بهذا النظام من خلال معرفته لأطماعه التاريخية في أرضنا المحتلة.

الاردن واتفاقيات كامب ديفيد:

راهنـت الولايات المتحدة طويلا على انضمام الاردن لمفاوضات كامب ديفيد، بل كان السادات وبيغن متأكدين من اشتراك الملك حسين في المفاوضات بمجرد دعوته لها، ويذكر رفاقنا ان الملك كان في فترة مفاوضات كامب ديفيد موجود في لندن وكمانشر في وسائل الاعلام انه كان على اتصال دائم بالرئيس السادات في كامب ديفيد، ولكنه عاد الى عاصمته دون اللحاق بالمفاوضات وخيب آمال السادات وبيغن وكارتر حيث كان أملهم كبير في اشتراكه. وكان باشتراكه يقدم غطاء للسادات ويوسع قاعدة المؤيدين والموالين لهذه الصفقة الامريكية التآمرية، وبالتالي يسهل تنفيذ الجزء الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد، ولكن يبقى السؤال: لماذا لم يلحق الاردن بمفاوضات كامب ديفيد، كان النظام الاردني يطمح في أن تحقق له مفاوضات كامب ديفيد كسبا مادياً على طريق استعادة الضفة

الغربية، وتثبيت زعامته على الشعب الفلسطيني من خلال استعادة أرضه المحتلة، وبالتالي تحقيق أطماعه التاريخية في استمرار الهيمنة على هذا الشعب وأرضه، وكما ذكرنا سابقاً لم يسلم النظام الاردني بقرار مؤتمر القمة العربي في الرباط إلا ظاهرياً وبعد سجال وجدال طويل مع الزعماء العرب، ويذكر المؤتمر ان الرئيس المصري أنور السادات، والذي كان ضالماً في الخيانة منذ ذلك الوقت، وجه سؤالاً للملك حسين في الرباط حول العرض الاميركي المقدم له باستعادة الضفة الغربية، فأجاب الملك، ان العرض (مذل)، وهو عبارة عن ممرات الى التجمعات السكانية في الضفة الغربية مع بقاء السيطرة العسكرية الاسرائيلية على الاغوار وداخل الضفة الغربية نفسها، وهنا اجاب السادات اذن على بركة الله، ويقصد (اذن فلنوافق على ان المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد)، بمعنى اخر بانه لو كان العرض افضل لما وافق على القرار، وبالتالي فالاردن سيتابع عملية المفاوضات لتحسين شروط العرض او التسوية. وهكذا اعتقد النظام ان كامب ديفيد

ستقدم له كسبا مقنعا ولو حصل هذا لما توانى النظام اللحاق بركب مفاوضات كامب ديفيد، والاشتراك في عملية التسوية الامريكية، وكما هو معروف، فان دور الاردن المرسوم بموجب اتفاقيات كمب ديفيد هو عبارة عن شرطي للسهر على استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية دون ان يحقق اي مكسب على صعيد استعادة الارض فضلا عن ان القدس التي لا يستطيع الملك حسين لاسباب تاريخية واسلامية التنازلي عما خطط لها في كامب ديفيد وبالمقابل فالذي سيجنيه النظام لو سار باتجاه كامب ديفيد العزلة العربية... والغضب الشعبي، وخاصة داخل الاردن نفسه، حيث يعيش غالبية الشعب الفلسطيني، وفقدان اي تغطية فلسطينية بشكل كامل، مما سيسلب خطوته اهميتها في ادعاء التمثيل الفلسطيني.

الاضاع العربية بعدلاكامب ديفيد:

كانت الدول العربية المتصدية لسياسة الاستسلام الساداتية قد عقدت مؤتمرين في طرابلس والجزائر واعلنت في الاول قيام جبهة الصمود والتصدي، وباتت هذه الجبهة تشكل عاملا ضاغطا على النظام الاردني لمنع اللحاق بالسادات وخاصة ان سوريا والثورة الفلسطينية، كانا محور هذه الجبهة واصبح الاردن يدرك ان اي خطوة في الاتجاه الآخر من قبله، ستعرض لرد فعل مباشر وغير مباشر من اطراف جبهة الصمود والتصدي، واثر هذا المباشر على شعبنا الفلسطيني نفسه، وقد اتبعت جبهة الصمود والتصدي سياسة ذكية تجاه الاردن، تمثلت في بذل الجهود المتواصلة لتثبيت موقف الاردن بعيدا عن اتفاقيات كامب ديفيد واللاحق بالنظام المصري، وكان هذا الهدف احد اهم اهداف جبهة الصمود.

كان للقاء السوري العراقي وعلان ميثاق

العمل القومي المشترك بين سوريا والعراق اثر واضح على تثبيت موقف الاردن، ازاء اتفاقيات كامب ديفيد، حيث التكامل بين القطرين، بل التنسيق بينهما يترك بصمات واضحة على السياسة الاردنية، ويجعل النظام الاردني يفكر طويلا قبل الاقدام على اي خطوة تضر بمصالح الامة العربية، وتلقى معارضة او رفض القطرين السوري والعراقي، ولهذا رحبت جماهيرنا بهذا اللقاء الهام والاستراتيجي، لما يمثله من تحقيق لامل طالما تمنينا تحقيقه، بل وناضلنا من اجل تحقيقه، وايضا رحبنا بهذا اللقاء لانه يشكل ضمانة قوية ومتينة لتثبيت موقف الاردن دون اللحاق بكامب ديفيد.

مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد:

في ظل المناخ الذي ساد اللقاء السوري العراقي، وقيام جبهة الصمود والتصدي للملوك والرؤساك العرب. وكان الموقف العربي منقسم الى تيارين، الاول ويتمثل في اللقاء السوري العراقي وجبهة الصمود، الذي كان يرفض خيانة السادات ويتصدى لكمب ديفيد. والثاني ويتمثل بالدول العربية النفطية التي كانت صامتة مترددة كلها مع السادات وامريكا، ولكنها لا تستطيع ان تعلن هذا خوفا من ردود الفعل العربية الرسمية وال جماهيرية ضدها، ناهيك عن كونها انظمة مكروهة تاريخيا لارتباط مصالحها بالسياسة الامريكية، وقد نجحت الدول العربية الرافضة للخيانة في توفير موقف الحد الأدنى في مؤتمر القمة، حيث حاولت الدول الرجعية طويلا الحيلولة دون ادانة النظام المصري واتفاقيات كامب ديفيد، وادانة السياسة الامريكية وترددت كثيرا قبل ان تضطر للمواقفة

على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري، رغم سعيها كما ذكرنا، لمنع هذا النظام فرصة جديدة، وقد نجحت الدول العربية الرافضة للخيانة ان تجمع الصف العربي على موقفنا شكل انتصارا لجبهة الصمود والتصدي، وهذا وفر للاردن فرصة الاستناد لهذا الموقف العربي العريض في تثبيت رفضه الاشتراك باتفاقيات كامب ديفيد، فبعد واقفة السعودية على هذا الموقف، تصبح الملامة على الاردن، اقل من قبل حلفاء الطرفين، وبالتالي فهذا الموقف، رغم انه عمليا لا يخسر الاردن شيئا لكونه المعروض عليه هو الاشتراك في الخيانة، دونما الحصول على ثمن، الا ان هذا الموقف يعطي الاردن كسب ليس بسيطاً، فهو يصور الموقف الاردني رافضاً للخيانة ورافضاً لتصفية القضية الفلسطينية، ويكسبه تأييداً رسمياً ويحمل صورته الى حد ما لدى الجماهير الفلسطينية والعربية، بالاضافة الى ان الدول العربية بزعامة سوريا والعراق ودول الصمود، حرصت ان توفر للاردن في مؤتمر بغداد اكثر مما تطلبه من الامكانيات المالية لتثبيت موقفه، حيث طلب النظام (٨٥٠)

مليون دولار، قال انها كانت ثروة من الغرب
عموما وامريكا خصوصا كمساعدات سنويا توقع
قطعها اذا استمر بموقفه من كامب ديفيد،
فاعطي بدلا من ذلك (١٢٥٠) مليون دولار، كل
ذلك بهدف تثبيت موقفه ومنع التحاقه
بالتسوية الامريكية...

الحوار الفلسطيني - الأردني:

كان لا بد للثورة الفلسطينية أن تستفيد من الظروف الأنفة الذكر والتي أحاطت بموقف الأردن وتطوراته رغم حالة العداء التاريخي بين الثورة الفلسطينية وبين هذا النظام، إلا أن ظروف مؤتمر القمة العربي في بغداد، وقرار جبهة الصمود والعراق لتثبيت موقف الأردن ضد كامب ديفيد ومنح التحاق النظام الأردني بركب مفاوضات الحكم الذاتي الدائرة بين النظام المصري والعدو الصهيوني، لقياً ترحيب قيادة المنظمة التي أرادت الاستفادة من هذه الظروف لحسم مسألة التمثيل الفلسطيني بشكل نهائي مع النظام الأردني ودفعه للتسليم النهائي بوحداية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.. وكذلك تثبيت موقف النظام ضد الحكم الذاتي والاستفادة من هذا الموقف في الحصول على تسهيلات من طرف المنظمة... من دعم شعبنا في الأراضي المحتلة ومدعمهم بأسباب القوة وإمكانات

الصمود خاصة وأن مؤتمر القمة اتخذ قراراً في بغداد بتشكيل لجنة عليا مشتركة من منظمة التحرير والأردن مهمتها دعم صمود شعبنا في الأراضي المحتلة ورصد لها مبلغ (١٥٠) مليون دولار تنفق بالتنسيق بين المنظمة والأردن وطلب من الأردن أن يقدم الغطاء الرسمي لدعم الصمود باعتبار الوضع الدولي للضفة الغربية ولكونها كانت جزءاً من الأردن، ولذلك فسلطات الاحتلال الصهيوني تسمح بارسال الأموال للمؤسسات والمرافق العامة في الضفة الغربية من قبل الحكومة الأردنية.. ويجب أن نعترف بأن الرغبة لدى قيادة المنظمة لتحسن العلاقات مع الأردن، كانت موجودة قبل مؤتمر القمة في بغداد، بل أن رئيس اللجنة التنفيذية رافق العقيد القذافي الى المفرق للاجتماع بالملك الأردني أبان مؤتمر الصمود الثالث الذي انعقد في دمشق في أيلول ١٩٧٨، ولعل ما ذكر آنفاً كان وراء هذه الرغبة لدى قيادة المنظمة باللقاء مع الأردن.

الجبهة والحوار مع الأردن:

لقد حددت الجبهة موقفها من الحوار مع الأردن بشكل عملي استنادا الى مجموعة من الأسس اعتبرتھا أساس لاستمرار هذا الحوار، حيث حددت الأسس التالية:

١ - موقف النظام الأردني من اتفاقيات كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي، حيث اعتبرت الجبهة أن استمرار الأردن برفض اتفاقيات كامب ديفيد ورفضه الاشتراك في مفاوضات الحكم الذاتي التصفوية أساس لاستمرار الحوار معه... فقد أخذت بعين الاعتبار التطورات في الموقف الأردني.. بمعنى خدمة هذا الموقف للموقف الوطني الرافض لكامب ديفيد ولخيانة السادات رغم المعرفة الكاملة بخلفيات هذا الموقف وأسبابه، ولذلك اعتبرت استمرار هذا الموقف هو مبرر استمرار الحوار مع الأردن

لاستثمار موقفه في دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة... حيث تفهم الجبهة منذ قيامها في علاقاتها مع الأنظمة العربية موقفاً مبدئياً، يقوم على أساس موقف هذه الأنظمة من القضية الفلسطينية ومساندة النضال الوطني التحرري لشعب فلسطين، فعندما يكون موقف هذا النظام أو ذاك إيجابياً لصالح نضال شعبنا ودعم ثورتنا، بالضرورة سيلقي كل ترحيب من جهتنا وسعي لتطويع علاقاتنا به وعندما يكون الموقف سلبياً فبالضرورة أيضاً سيكون موقفنا منه سلبياً وبالتالي سيعتبر بالصف المعادي لثورتنا وشعبنا وقضيتنا.

٢ - إطلاق سراح المعتقلين:

طالبت الجبهة إطلاق سراح المعتقلين من المناضلين الوطنيين الفلسطينيين الذين اعتقلوا إبان أحداث أيلول ١٩٧٠ أو بعدها، واعتبرت تجاوب النظام الأردني مع هذا المطلب أساساً لاستمرار الحوار، حيث من غير المعقول أن يبقى رفاقنا في السجون بتهمة الانتماء للثورة ونتغاضى عن ذلك

وقد نجحت المساعي حتى الآن بشكل جزئي في إطلاق سراح بعض المناضلين، ولا زالت الجهود تبذل لأطلاق سراح الآخرين الذين وعد النظام باطلاق سراحهم.

٣ - السماح لمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية بالحركة السياسية.

ويتمثل هذا برأي الجبهة في تمكين رموز المنظمة وكوادرها من التحرك من وإلى الأردن للاتصال بأهلنا وشعبنا بهدف مدهم باسباب القوة للوقوف ضد مؤامرة الحكم الذاتي التصفية حيث من يرفض هذه المؤامرة ويريد التصدي لها لا بد أن يخلق القاعدة المادية الرافضة وهي توعية عامة للجماهير بخطورة هذه المؤامرة وشرح ابعادها وأخطارها لهم.

ان موقف الجبهة من مسألة الحوار مع الأردن كان موقفا عمليا يهدف الى خدمة مصالح شعبنا في توفير أسباب وعوامل صموده ضد المؤامرة، حيث من السهل جدا اطلاق الشعارات، لكن الأهم من ذلك، ممارسة هذا الشعار وتنفيذه، وكما ذكرنا في مستهل الحديث رفعنا جميعا

شعار اسقاط النظام، ولكن ما الذي قمنا به لتنفيذ هذا الشعار، ان الأحداث التي تعرض لها النظام من قبل كافة فصائل الثورة لا تكاد تذكر، ولذلك فعندما تلوح فرصة الاستفادة من موقف أو تغيير ما في موقف الطرف الآخر يخدم مصالح شعبنا وأهداف نضالنا، يصبح من الخطأ الكبير عدم الاستفادة من هذا التغيير.

ولعل القول الشهير ينطبق على مسيرتنا (بدل أن تلعن الظلام أشعل شمعة).

الحوار مع أميركا:

تضج وسائل الاعلام الغربية والعربية حول أنباء الحوار الفلسطيني مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، وتؤكد كافة الوسائل أن هذا الحوار بمجمله يستند من جانب أوروبا الغربية وأميركا الى سقف التسوية الاستسلامية التي طرحتها اتفاقات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد في واشنطن بين العدو الصهيوني ورئيس النظام المصري، وما يميز الاثنين عن بعضهما البعض، ان الأول، أي الحوار مع أوروبا، يكتسب صفة العلنية، بينما الحوار مع أميركا ما زال حتى هذه اللحظة سريا واتخذ بعضا من أبعاده المباشرة في لقاء يونغ - الطرزي، وزيارة القس جاكسون بيروت، حيث التقى برئيس اللجنة التنفيذية واجتمع بعد ذلك بشترواس مبعوث الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وأطلعهما على ورقة العمل الفلسطينية التي أذاعتها منظمة التحرير في بيروت اثر عودة

الزعيم الأميركي الزنجب جاكسون من القاهرة
بعد لقائه السادات وزيارته العاصمة السورية
بدمشق.

ان أطراف كامب ديفيد يمرون في فترة جمود
حقيقية، فادارة كارتر تواجهها أزمة الطاقة
ومسائل الادارة الداخلية، وضغط الجماعات
الصهيونية وهو على أعتاب حملة الانتخابات
ومعارضة العديد من الكونغرس لمعاهدة سالت ٢
مع الاتحاد السوفياتي... الخ... والسادات لم
يتمكن من حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية
الخائقة التي يمر بها الشعب المصري رغم -
الدولارات - العابطة عليه من واشنطن، وحيث
شكلت مقررات مؤتمر بغداد خناقا أدبيا ونفسيا
وديبلوماسيا عليه، «بالاضافة الى مفاعيلها
الاقتصادية وشؤون أدارته الداخلية ممزقة،
ناهيك عن شعوره الذاتي وشعور جماهير مصر
الحقيقية بأن التخلي عن العرب والدم والدين
والقومية، واستبدالهم بعلاقات جديدة مع
الصهاينة الذين قتلوا شباب ونساء وشيوخ مصر
العربية وغيرهم من العرب ويواصلون حتى
اليوم ضرب الفلسطينيين. لا يمكن أن يحصل هذا

فجأة، وبالتالي فإن المسألة ليست سهلة كما يتخيلها البعض، وبيغن تعترضه ذات الصعوبات، فهو الان مريض صحيا، وهو ثانيا لم يستطيع ازالة شبح الخوف عن ساكني فلسطين بمجرد توقيع الاتفاقيات، فالعمليات العسكرية أستمرت، وهو ثالثا لم يتمكن من حل الأمور الداخلية، فأزمة العيش تتفاقم والجعار تتفاقم والأسعار ترتفع، والخلافات مع المعارضة تزداد والعدوان المستمر على الشعبين اللبناني والفلسطيني جلب لحكومته الكثير من العزلة الخارجية بالاضافة الى فضائح في الادارة وأخرى في المؤسسة العسكرية، فهذا الجمود الداخلي والخارجي لأطراف كامب ديفيد الثلاثة، بدأ يتسع ويتعمق نتيجة الضغط السوفييتي، ضغط قمة هافانا، ضغط الموقف العربي، ونتيجة الاقتراب من موعد الانتخابات الأميركية، كل هذا دفع أوروبا الغربية للتحرك والقيام بمبادرات محددة تهدف الى فك الجمود المثلث لأطراف المعاهدة المنفردة في واشنطن، وفي الواقع هناك مبادرة أخرى وان كانت مميزة عن مبادرة أوروبا الغربية، الا أنها لا تخرج عن طبق كامب

ديفيد، هي مبادرة رومانيا واقتراحات الملك حسين، كما جاءت في خطابه في أواخر أيلول الماضي في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المبادرة الأوروبية الغربية هي قسمان، قسم تقوده الاشتراكية الدولية بزعامة كرايسكي وبرانت، وقسم تقوده السوق الأوروبية المشتركة وأنظمة الحكم المتعددة في القارة الأوروبية، والفرق بين الاثنتين، ان الأولى رسمية وشعبية والثانية تكتسب صفة الرسمية فقط، على صعيد الاشتراكية الدولية، زار رئيس اللجنة التنفيذية في السادس من تموز ١٩٧٩ فيينا والتقي كرايسك رئيس النمسا وبرانت رئيس الاشتراكية الدولية، وعقب الاجتماع صدر بيان وعقد مؤتمر صحفي، جاء في البيان « أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للنزاع في الشرق الأوسط » وأدان بناء المستوطنات والأعمال العسكرية للقوات الاسرائيلية في جنوبي لبنان.

لا نشك أننا نسجل إيجابيات كسب المزيد من الأصدقاء في العالم الى جانب قضيتنا، وخاصة في أوروبا التي كانت الى زمن قريب حkra على تأييد الصهيونية، لكننا في الوقت نفسه نسأل، ما

هي حدود التحرك الأوروبي، وبشكل أدق ماهي حدود التحرك الخاص بالاشتراكية الدولية... وهل تحركها هو نقيض لكامب ديفيد، أم هو متمم له ومبني على خطوطه المبدئية والعامة؟ للجابة الموضوعية، لا بد لنا من القول أن الاشتراكية الدولية تضم في صفوفها حزب العمل الاسرائيلي المعارض، وهي معروفة بمواقفها المؤيدة لوجهة نظر العدو، فكرايسكي يهودي، وفيينا هي المحطة الأولى لاستقبال المهاجرين اليهود الى فلسطين، ومستشار المانيا السابق برانت مشهور بتأييد اللامحدود لدولة الاستيطان الصهيوني وهو الذي دفع لها التعويضات المائلة أبان فترة حكمة في أوائل عقد السبعينات، ومع ذلك نتابع السؤال: هل برانت وكرايسكي يملكان القدرة في التمرد على النهج الاستراتيجي للعدو الصهيوني؟ هل يملكان القدرة في التمرد على النهج الامبريالي الأميركي في المنطقة والعالم؟.

ان من السذاجة بمكان الاعتقاد أن الاشتراكية الدولية بدأت تمثل « نزعة استقلالية عن السياسة الأميركية » أو أنها « ظاهرة استقلالية عن

حزب إسرائيلي قائم في الأهمية الاشتراكية منذ نشأتها» كما يحلو لبعض الوسائل الاعلامية القول بذلك، السذاجة تمكن في أن الاشتراكية الدولية في غير أوروبا، وهي الآن تمر في فترة انحسار شعبي وسياسي كبير، انها في الواقع غير مؤهلة كي تضع لقاء فيينا نقيضا لكامب ديفيد.

علينا مواجهة الحقائق بصراحة، صحيح أن اللقاء المذكور اكتسب فائدة وأهمية اعلامية كبيرة، لكن هذه الأهمية كانت مدفوعة الثمن سلفاً، اللقاء تمّ بعد قمة بريجنيف وكارتر وفي الوقت الذي كان يجتمع فيه بيغن والسادات في الاسكندرية، فأتى انقاذ للسادات ودفع عملي لكامب ديفيد وتبنته وسائل الاعلام المصرية بحماسة لا مثيل لها.

بعد لقاء فيينا، وصلت تحركات منظمة التحرير الدبلوماسية الى الذروة، وقابلها تحرك أوروبي غربي متصاعد، فزار رئيس اللجنة التنفيذية أسبانيا واجتمع بسواريز وعقدت ندوة روما حول الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بالاضافة الى مشاريع متعددة لزيارة إيطاليا وفرنسا وغيرهما، وشرعت وسائل الاعلام

الغربية التحدث عن مبادرة فرنسية وعن مواقف متعددة لحكومة تاتشر البريطانية باتجاه منظمة التحرير في الوقت الذي زار فيه الديبلوماسي الألماني الغربي بورغن موبلمان بيروت، واجتمع برئيس اللجنة التنفيذية ووضع ورقة عمل من ثمانية بنود، ورغم أنها لا تخرج عن اطار كامب ديفيد، سارعت الخارجية الألمانية الاتحادية الى نفي عملها بمثل هذه البنود، وفي نهاية شهر آب بالتحديد كان غينتشر وزير خارجية المانيا الغربية ينتقل ما بين الأردن وسوريا وبيروت والقاهرة، مطالبا الدولة المعارضة لكامب ديفيد بقبولها والدليل العلني على ذلك هو « أمتداح » غينتشر للسادات ولأميركا في العاصمة السورية وايضا « أن أوروبا تريد أنجاح المشروع الأمريكي »، أن الموقف الألماني هذا أن كان يدل على شيء فإنه يؤكد بدون لبس أن أوروبا الغربية بمجملها ليست في وارد أخذ موقف مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب ارتباط الأمن الاوروبي ككل بالأمن الأمريكي، ولذا فإن كل هذه التحركات وكل هذه المبادرات لا يمكن أن تخرج عن كامب ديفيد، بل

تمثل أغناء وانضاجا له، وهذا ما يجب على منظمة التحرير أن تأخذه بعين الاعتبار، فرهانها على موقف أوروبي مستقل هو رهان خاسر، وما تطلبه أوروبا من منظمة التحرير تطلبه أميركا وتطلبه إسرائيل ويطلبه السادات وهنا نجد من الأهمية بمكان الاستشهاد بالسيد باتيرنا عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإيطالي عندما انتقد في ندوة روما الأخيرة (المواقف المتأخرة لدول المجموعة الأوروبية واصفا إياها بالدول التي تتمسك بالتصريحات دون الانطلاق في التطبيق).

أن أي عاقل لا يمكنه إلا أن يسأل: لماذا وفي ظل ظروف جمود النشاط لأطراف كامب ديفيد اليوم ترتفع أسهم منظمة التحرير في وسائل الأعلام الغربية اليمينية، لماذا تضخم تحركاتها وأظهار المبالغة في فعاليتها الدولية؟ لماذا الحديث المستمر عن مبادرات أوروبية غربية وعن نشاطات لعلماء تفهموا أخيرا حقوق الشعب الفلسطيني؟ أن النقطة المركزية في هذا الأمر هو العمل على تحويل المنظمة الى مؤسسة دبلوماسية واجهاض المفاهيم الحقيقية لثورة

الشعب الفلسطيني التي تستند في كل منطلقاتها الى تحرير كامل التراب الوطني للشعب الفلسطيني، وأن النقطة المركزية الثانية هي أظهار أن المنظمة مقبولة دوليا عندما تكون ضمن السياق الذي حدده على الأقل كرايسكي حوهو عدم ازالة «إسرائيل» والاعتراف بها، والمرور بعد ذلك الى كامب ديفيد. والنقطة الثالثة هو محاولة أملاء الفراغ الناتج عن الجمود الأميركي وعدم قدره الادارة الأميركية العمل بفاعلية حتى تنتهي الانتخابات الرئاسية.

هذه مفاهيم الحوار مع أوروبا الغربية ومع الاشتراكية الدولية، وإذا كانت هذه هي الحال. فما هي طبيعة الحوار مع الأمبريالية الأميركية، ما العمل، وما هو البديل؟؟.

كانت زوبعة السفير يونغ في الأمم المتحدة عندما اجتمع بالسيد زهدي الطرزي ممثل منظمة التحرير الدائم هناك، علما أنه في رأينا أن هذه الزوبعة مصطنعة ومخططة سلفا من قبل الدوائر الانتخابية من التي تقود حملة كارتر. ورغم أهميتها الدبلوماسية، الا أنها افتضحت بالتحرك الأميركي الاسود الذي تلى حادثة

يونغ، بارسال القس جاكسون الى بيروت قادما من الأرض المحتلة بعد زيارة لعمان، فجاكسون استقبل كالابطال، ولعب دورا « بهلوانيا » خطيرا، بعد بيروي التقى السادات وقال: أن الرئيس المصري يناضل ديبلوماسيا كما تناضل منظمة التحرير عسكريا، وفي خطوة مفاجئة، استدعى السادات جاكسون وسلمه رسالة قيل أنها شفوية لرئيس اللجنة التنفيذية يطالبه بوقف العمليات ضد العدو لأن هذا القرار كما يقول رئيس النظام المصري يعادل من حيث الأهمية زيارته « التاريخية » الى القدس، وبارك السادات جاكسون وأرسله على وجه السرعة وبطائرته الخاصة الى بيروت، حيث قابل وفدا تابعا لمنظمة التحرير وأتجه بعد ذلك الى العاصمة السورية، وهنا يلزم القول، أن لعبة جاكسون هذه كانت خطيرة، ذهب الى دمشق ليوحي أن العاصمة السورية أيضا موافقة. أنه ضرب عدة عصافير بوقت واحد، مما جعل منظمة التحرير بختام لقاءاتها مع جاكسون تصدر بيانا من ست نقاط أهمها: وقف إطلاق النار في الجنوب من جانب واحد.

والآن.. الحوار الفلسطيني الأمريكي وهو يتخذ ابعادا جديدة نطرح السؤال التالي: هل تعتقد منظمة التحرير أو بعض أطرافها أن الظروف الذاتية والموضوعية التي تحيط بها تتيح لها إمكانية إجراء أي حوار متكافئ مع الولايات المتحدة؟ نحن بكل بساطة نقول: أن منظمة لا يمكن لها مطلقاً إجراء أي حوار متكافئ مع واشنطن في الوقت الذي تجابه فيه مؤامرة متعددة الاتجاهات تهدف أولاً وأخيراً الى تركيعها والى تجريدها من ما يحفظ لها البقاء والاستمرار، هذا من جهة وأما من الجهة الأخرى: هل يريد كارتر المنظمة؟ الصحيح أن كارتر يريد المنظمة ضمن مواصفات محددة أولها القبول بكل اتفاقات كامب ديفيد وهو عبر عن هذا الفهم عندما قال: أن القضية الفلسطينية يجب أن تحل في كل جوانبها كما تقرر في قمة كامب ديفيد، وإذا كان شتراوس المبعوث الأميركي فوق العادة يقول: ان الفلسطينيين مطالبون الآن للمفاوضات يعني أنه لا يخرج عن خط كامب ديفيد، خط الحكم الذاتي كما هو متفق عليه. السؤال: هل نحن ضد الحوار مع

أميركا أو مع أوروبا، الجواب كلا، قضيتنا عادلة، واضحة، ولكن أي حوار يجب أن يكون متكافئاً والا فقد صفة الحوار، يجب أن يحصل ضمن مواصفاتنا لاضمن مواصفات البيت الأبيض المحددة سلفاً بالقبول بالعدو وبكيانه العسكري فوق أرضنا الوطنية المقدسة، فالحوار مع الادارة الأميركية لا يمكن أن يكون في صالح شعبنا اذا كان سلفاً مستنداً الى مبادئ القبول بالعدو وإذا كان سلفاً محكوماً بسقف التسوية الاستسلامية. أن البديل هو أن يكون هذا الحوار مستنداً الى الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وأن يكون مستنداً الى مقرراتنا العسكرية البشرية، وأن يكون رافضاً لمبدأ الارتهان والمساومة وفرض الشروط، وأي حوار يستند الى القرار ٢٤٢ أو الى تعديل هذا القرار يعني بكل بساطة انهاء الثورة والاعتراف بشرعية احتلال العدو لأرضنا، وهذه مسألة مرفوضة وغير قابلة للحياة، لأنها متناقضة أصلاً مع حركة التاريخ والتقدم.

من كل هذا تتبين لنا خطورة الدعوات الى فتح الحوار مع أميركا وتتبين لنا خطورة المعلومات التي تنشرها وسائل الاعلام الغربية

ضمن هذا الاتجاه، فالغاية الوحيدة والاساسية هي تغطية كامب ديفيد واخراج السادات من عزلته ودفع الدول العربية والمعتدلة الى اتخاذ خطوات محددة بحجة قبول منظمة التحرير بالحوار مع الامبريالية الاميركية.

ان فضح التحرك الأوروبي الغربي وفضح نتائج الحوار الفلسطيني مع الولايات المتحدة الأميركية لا ينفصل عن فضح التحركات الأخرى التي لا تهدف الا الى انقاذ جماعة كامب ديفيد، ويأتي في طليعة هذه التحركات تحرك الرئيس الروماني شاوشيسكو.

زار الرئيس الروماني دمشق وعرض مع الرئيس الأسد دعوة الى عقد قمة دولية يشارك فيها أطراف عديدون بينهم الاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية بالإضافة الى أطراف كامب ديفيد وعرض ذات الفكرة مع رئيس اللجنة التنفيذية في دمشق وبوخارست وأرسل مبعوثا له الى القاهرة، ولكن هذه الدعوة رفضت لأنها لا تسقط في الأساس اتفاقات كامب ديفيد، ولأن الولايات المتحدة وبيغن والسادات لا يمكن أن يخرجوا عن نطاق تلك الاتفاقات، والواقع أن تحرك الرئيس الروماني لا يخرج عن طبيعة

المبادرات التي طرحت وتطرح من قبل أوروبا الغربية.

وأخيراً، فبالإضافة الى ما ذكر من أهداف للتحرك الأوروبي، وما يسمى بالحوار الأمريكي الفلسطيني فإن الهدف الرئيسي، هو ابقاء المنطقة تعيش «جو التسوية» فلا تفكر ببدائل لنسف نهج الاستسلام واطار السلام كما حددته اجتماعات كامب ديفيد.. أن وضع المنطقة بشكل مستمر في جو التسوية، يعطي عدة نتائج مهمة يمكن تلخيصها بالآتي:

١ - عدم ترك المجال للفلسطينيين بلعب دور المحرض في الساحة العربية، بمواصلة التحرك باتجاهها أوروبا وأمريكا. واشعارهم أنهم مطلوبون بالتسوية وأن القطار لم يمر ويتركهم.

ب - عدم تمكين العزلة العربية المضروبة على السادات من التأثير عميقاً في معارضة حكمه داخليا بإيهام الشعب المصري، ان الفلسطينيين على الطريق ولن يترك السادات وحده.

ج - محاولة ارضاء الدول العربية التي لها صداقات مع أميركا عن طريق إيهامها ان كل هذا

التحرك الأوروبي والأمريكي، هو لخلق تيار
يوازي اللوبي الصهيوني في أميركا تهينة لقبول
الفلسطينيين.

د - لعدم ترك الدول العربية «المحافظة»
تزداد قربا من مواقف الاتحاد السوفياتي
وبالتالي زيادة نفوذه في المنطقة عموما.

هـ - لتمكين الادارة الأمريكية بعد الانتخابات
من العودة الى دورها الفاعل في الشرق الأوسط
بنفس فاعليتها قبل جمود حركتها.

المهمات:

ما هو الرد...؟ بل ما هي المهمات الراهنة اتجاه هذه المسائل؟. في رأينا أن فضح هذه المحاولات وتعريضها أمام الجماهير العربية والفلسطينية وأمام الحلفاء والأصدقاء يمثل خطوة هامة وفاعلة، ان الشجاعة في كشف كل هذه التوجهات يجب أن تكون مقرونة بالاخلاص وبوضع البدائل وفق رؤى عملية وواضحة.

تصليب موقف منظمة التحرير وأحيانا يجب التصدي بحزم وامام الجماهير لمنهجية وسلوك بعض أطراف المنظمة بصورة يومية ومتتابة، ولكن كل هذا يفقد بريقه ان لم يتوافق عمليا مع بناء الوحدة الوطنية أو على الأقل مع تصعيد العمليات العسكرية. فالجماهير قرفت من الشعارات، انها تريد العمل، تريد الحقيقة، وهي كفيلة بعد ذلك بالرد، أن عملا تنظيميا يجب أن يتكامل، ينبغي تثوير المخيمات، تعبئة الجماهير وتنظيمها.

الوحدة الوطنية الفلسطينية:
يشكل شعار الوحدة الوطنية ولا زال أهم شعار
لدى معظم حركات التحرر الوطني في العالم لما
له من أهمية سياسية ووطنية وعملية في توفير
العوامل المساعدة لانتصار الثورات.

وعندما نقرأ تجارب من سبقونا في النضال
من الشعوب أو من الثورات التي عاصرناها..
نجد أن هذه المسألة حظيت لديهم باهتمام كبير
ونجد أن الجميع يؤكد أن هذه المهمة الصعبة
والأساسية كانت السبب في انجاز الانتصار لمعظم
الثورات التي سبقتنا.

ورغم أهمية هذا الشعار لمسيرة كل الشعوب
سواء أثناء النضال التحرري أو بعد انجاز
التحرير الوطني لأن مسيرة أي شعب بعد
استقلاله ونيله حريته أيضا بحاجة ماسة الى
وحدة وطنية تحقق الرابط بين كافة طبقاته
وفئاته.. بمعنى الانتماء للوطن والولاء له رغم
أهمية البعد الفكري والسياسي للوحدة

الوطنية.. ورغم أهمية أن تكون الجماهير الكادحة والفقيرة والتي بالضرورة تتحمل العبء الأساسي في النضال وتقدم من أبنائها القسم الأكبر من الشهداء لانجاز أهدافها إلا أن هذا لا يعني ابعاد الفئات الأخرى بل يفرض بناء جبهة وطنية متحددة فاعلة بقيادة أصحاب المصلحة الأساسية للثورة، وكما ذكرنا رغم أهمية الوحدة الوطنية في مسيرة البناء الاقتصادي والتحرر الاجتماعي وتكريس الاستقلال السياسي بعد انجاز مهمة التحرير الوطني إلا أن أهمية الوحدة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني تكتسب أهمية أكبر نظرا لحاجة الثورة لتحالف كل فئات الشعب وطبقاته بما في ذلك الرموز الوطنية من البرجوازية الكبيرة لانجاز مهمة التحرير الوطني ولسلب العدو والمستعمر امكانية الاستفادة من وجود فئات بعيدة عن مسيرة الثورة لاستخدامهم كقوة مضادة لهذه الثورة، ولا يعني هذا أننا لو حققنا الوحدة الوطنية الناجزة لن يجد المستعمر من يتعاون معه. بل يجب عزل عملاء هذا المستعمر وسلبهم المبرر الشكلي والغطاء النظري لعمالتهم وارتباطهم.

التجربة الفيتنامية:

ولعل ثورة فييتنام أكبر دليل على ذلك. فرغم قيام جبهة وطنية متحدة لجنوب فييتنام بزعامة الفيتكونغ أبان الثورة ومسيرة تحرير جنوب فييتنام، إلا أن الأمبريالية الأمريكية وجدت مجموعة من الرموز الخائنة والمرتبطة بزعامة (نغولي فان ثيو) رئيس فييتنام الجنوبية والجنرال كاوكي رئيس الأركان ومئات الألوف من المضللين والمغلوبين على أمرهم في قوي الثورة المضادة.. ولكن يقينا أن وجود جبهة وطنية متحدة ضمنت أكثر من ١٦ حركة وحزب في جنوب فييتنام من الحزب الشيوعي الفيتنامي العمود الفقري لهذه الجبهة إلى مجموعة الحركات الدينية وفرصة كبيرة لانتصار الثورة وشمولييتها.

التجربة الجزائرية:

تعتبر ثورة الجزائر من الثورات المهمة الناجحة في التاريخ الحديثة، نظرا لكونها نجحت في طرد الأستعمار الفرنسي رغم مكوثه في الجزائر حوالي مائة وثلاثين عام، وكانت أداة الثورة هي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ورغم وجود العديد من القوى والمنظمات والأحزاب في بداية الثورة الجزائرية إلا أن جبهة التحرير نظرا لطبيعة ظروف الثورة الجزائرية، أنهت كافة القوى الأخرى الموجودة لصالح بقائها كاداة وحيدة لهذه الثورة، بمعنى آخر أستخدمت القوة وأسلوب التصفيات للقوى الأخرى وأنهت مشكلة الوحدة الوطنية بفرض التنظيم الواحد الذي هو بحد ذاته عبارة عن جبهة وطنية تستوعب وتضم كل فئات الشعب وطبقاته ووحدته الوطنية بهدف أنجاز مهمات مرحلة التحرير الوطني.

الثورة الفلسطينية والوحدة الوطنية:

تختلف ظروف الثورة الفلسطينية جذريا عن ظروف كافة الثورات التي عاصرتها أو سبقتها، حيث كافة الثورات كانت موجودة فوق أرضها وبين شعبها، ولذلك استطاعت أن تحسم مسألة الوحدة الوطنية أما - بالتحالف الجبهوي أو بالعنف الثوري، كما حصل في الجزائر، وقد أرتفعت صيحات عدة في بداية المسيرة النضالية للثورة الفلسطينية، تطالب بتطبيق نظرية فرض الوحدة بأسلوب الجزائر، ولكن هل ظروف ثورتنا تسمح بتطبيق هذا الأسلوب.

وللأجابة على هذا السؤال لا بد أن نحاول ذكر أوجه الاختلاف بين ثورتنا الفلسطينية والثورة الجزائرية.

فكما هو معروف.. لقد قام الشعب الجزائري الشقيق بأنتفاضات متعددة منذ بداية الاحتلال الفرنسي لأرض الجزائر كان أهمها وآخرها

الثورة التي طردت هذا الاستعمار ونجحت في إقامة جزائر عربية مستقلة رغم جهود الفرنسيين لفرنسة الجزائر وتكريسها جزء من فرنسا، ولكن اذا ما نظرنا الى طبيعة الارض الجزائرية والامتداد الواسع لجبالها وارضها ووجود هذه الثورة على ارضها وبين شعبها وبشكل أساسي في جبال اطلس، ورغم أستعانة الثورة بالأنظمة العربية المحيطة بالجزائر للتدريب والتنظيم، الا أن الميدان الأساسي والرئيسي للثورة كان الارض الجزائرية.

وأيضاً أختلفت الشعارات والأهداف بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وبين الحركات الأخرى، مكن جبهة التحرير من فرض وجودها كأداة وحيدة للثورة تطالب بالاستقلال الكامل وطرد الاستعمار الفرنسي من البلاد بأسلوب الكفاح المسلح، بينما اختلفت آراء وأهداف الحركات والاحزاب الأخرى حيال الأستقلال الكامل، وأن كانت عملياً في معظمها تسعى لتحقيق أستقلاله. أما على صعيد الثورة الفلسطينية فكما ذكرنا سماتها تجعلها فريدة بين غيرها من تجارب الشعوب، حيث أن الشعب

الفلسطيني طرد في معظمه من أرضه باساليب مختلفة واشتركت الأنظمة العربية التي كانت قائمة أبان النكبة في تكريس ظروف التشرذم والعزلة والتفرقة، حيث منع الفلسطيني المقيم في لبنان أن يزور سوريا والأردن، وكذلك الحال بين باقي الدول التي تواجدت فيها الكثافات الأساسية للاجئين من شعبنا، فإنه وقبل كل شيء أنقسم شعبنا جغرافيا الى بين عدة دول وأصبح من واجب هذه الشعب والرموز الواعية منه أن تسعى لتغيير هذا الواقع الاليم وأن تبدأ النضال لاستعادة الوطن والعودة الى الوطن، ونتيجة لذلك نشأت فصائل ومنظمات متعددة في الوطن العربي كلها تؤمن بنفس الهدف وترفع نفس الشعار، شعار تحرير الوطن وعودة شعبنا الى أرضه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالثورة الفلسطينية لم تكن كغيرها من الثورات ثورة فوق أرضها، بل هي ثورة في المهجر حيث أماكن اللجوء، وفي أماكن تواجدها كان عليها أن تقدم آلاف الشهداء في معارك جانبية لتثبيت وجودها، والطبيعة الجغرافية لوطننا تختلف جذريا عن الجزائر وفييتنام. ولهذا نستطيع

القول أن ظروف الثورة الفلسطينية لا تسمح لها بتطبيق الأسلوب الجزائري في تحقيق الوحدة الوطنية، بل كان عليها ومنذ البداية أن تحقق وحدتها الوطنية بالحوار الديمقراطي، طالما أن الهدف واحد، وهو الكفاح المسلح، فلماذا لا تتحقق هذه الوحدة.

مسيرة الوحدة الوطنية الفلسطينية:

لا نريد أن نغرق في أستعراض تجارب الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تمت حتى الآن، ولكن لا بد من القاء الضوء عليها حتى نصل الى الأستنتاج السليم حول أسس تحقيق الوطنية في المرحلة الراهنة والمقبلة.

لم يكن قبل عام ١٩٦٧ في الساحة الفلسطينية سوى جبهتنا وحركة فتح، وكانت قضية الوحدة الوطنية هذه أساسا من أهداف جبهتنا، كنا نطمح لهذه الوحدة حتى ولو كانت على حسابنا كجبهة. على حساب أمتيازات تنظيمنا، كنا نمارس نكران الذات باستمرار من أجل تحقيق هذه الغاية الأسمى، ولكن للأسف كافة محاولتنا لم يكتب لها النجاح بسبب مجموعة من الأسباب والعوامل، قسم منها عوامل موضوعية. وأخرى ذاتية متعلقة بالعصبية التنظيمية الموجودة لدى التنظيمات المختلفة، وبالتالي لدى بعض القيادات في الساحة الفلسطينية والتدخلات

العربية في هذه الساحة. فقد تحالفنا في مطلع عام ٢١٩٦٥ مع حركة فتح ودام قرابة عام واحد وسرعان ما تهاوى هذا التحالف وعاد كل منا يعمل بمفرده، وبعد عام ١٩٦٧ قامت في الساحة الفلسطينية عدد من التنظيمات ومنها شباب الثار، وأبطال العودة، وبدأ التنظيم الفلسطيني في حزب البعث يفكر بإنشاء منظمة فدائية، ولقد انتهرنا هذه الفرصة في تحقيق طموحاتنا ودعونا هذه المنظمات للاتحاد فكان لنا ذلك تحت اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تكونت من ثلاث منظمات هي: جبهتنا، وشباب الثار وأبطال العودة.

الا ان هذه الجبهة لم تدم طويلاً حيث انفرط عقدها بعد عشرة أشهر من قيامها..

من كل هذا نريد ان نصل إلى حقيقة ان جميع التجارب الوجودية التي عاشتها الساحة الفلسطينية كانت تفتقر إلى الاسس العلمية والصحيحة، وكانت أشبه بطفرات من الحماس الناشئة من المتغيرات والاحداث السياسية المتسارعة في المنطقة.

أسس الوحدة الوطنية الفلسطينية

ان الوحدة الوطنية الفلسطينية لم تكن
ضرورية وملحة كما هي اليوم، فمواجهة المؤامرة
التصفوية الكبرى تحتم على كافة الفصائل
الثورية والمقاتلة النضال الدؤوب والمخلص
لإنجاز هذه المهمة الاستراتيجية والتي تمثل
القاعدة الأساسية لقيادة المعركة القومية في
اسقاط كامب ديفيد واتفاقية واشنطن، لقد
أثبتت تجارب كل الثورات والحركات
التحريرية في العالم، أن أي نصر حقيقي ضد
معسكر الأعداء لا يمكن أن يتم من خلال التشرد
أو من خلال التفرد أو من خلال الوصاية
والهيمنة.

لقد فرضت اتفاقات كامب ديفيد ظروفًا
جديدة وخلقت متغيرات جديدة، وكانت كل هذه
الظروف وكل هذه المتغيرات بمثابة التحدي
المباشر والعملي لكافة فصائل حركة الثورة

الفلسطينية وكان جديرا بكل هذه الفصائل أن تتسارع فورا لعقد ميثاق وطني وفق مواصفات سياسية وتنظيمية وعسكرية محددة ينتقل فورا من حيز الكلام الى حيز الممارسة والفعل الثوري.

ان مثل هذا الانجاز لم يتحقق، رغم محاولات جدية ومتعددة، فما هو سبب ذلك؟ ان التركيب السياسي والتنظيمي لبعض الفصائل الفلسطينية يكاد يكون السبب الأكثر خطورة واهمية، فالرغبة في التفرد وكذلك الرغبة في الاستفراد وفرض الهيمنة والوصاية والعمل على تشجيع التشرذم وارتهان بعض فصائل المقاومة للأنظمة العربية، ما زالت هي السمات التي تميز سلوك ومنهجية بعض هذه الفصائل، وهذا في رأينا يشكل معوقا حقيقيا لعدم انجاز الوحدة الفلسطينية، ان حسم هذا الواقع لا يكون مطلقا الا بحسم الأمور الذاتية والتنظيمية في بنية هذا الفصيل أو ذاك. سياسي وتنظيمي وعسكري واضح، عليها في «باديء الأمر وقبل كل شيء أن تتخذ قرارها بصدد الوحدة الوطنية معتمدة هذا المفهوم. اننا ومن أجل انجاز هذه المهمة الوطنية الكبرى، نلتزم التزاما كاملا

بالبرنامج السياسي والتنظيمي المرحلي الذي أقره المجلس الوطني الرابع عشر الذي انعقد في دمشق، كما وأننا نؤكد المسائل التالية:

أ - ان الوحدة الوطنية الفلسطينية قد مثلت تاريخياً مطلباً ملحا لشعبنا وثورتنا، وأن مختلف تجارب الوحدة الوطنية هي تأكيد على ضرورة السير في هذه القضية وانجازها، في اطار الحوار الديمقراطي بعيدا عن أجواء التعصب والاقত্তال والتنافي، وضرورة الاصرار على أرساء الأسس السياسية والتنظيمية واقرارها.

ب - أن فهمنا لمعطيات الوضع السياسي الراهن، وشعورنا بخطورة المرحلة، وطبيعة المؤامرة وحجمها يؤكد الدور الايجابي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني. ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية وضمن الأهداف والأسس المحددة، في الميثاق الوطني الفلسطيني - تعتبرها اطارا تنظيميا لعلاقة جبهوية تشمل كافة فصائل الثورة الفلسطينية ممارسة واداة.

ج - التأكيد على ما ورد بوثيقة طرابلس
الوحدوية وضرورة الحوار على أساسها، وضمن
الأسس والبنود الواردة بها باعتبارها مثلت
القاسم المشترك للفهم السياسي المرحلي بعد
مبادرة السادات بين كافة الفصائل.

د - لقد بات واضحا للجميع أن مسيرة
التسوية التي قادها النظام المصري الخائن
وبمشاركة ومباركة بعض الأطراف السرية
والعلنية قد صبت كلها في القناة، التي تمخض
عنها كامب ديفيد، الأمر الذي يدعوا الى:

١ - رفض مقررات كامب ديفيد العلنية
منها والسرية والتحريك في كل المجالات الشعبية
والرسمية لكسب المزيد من الأنصار للوقوف في
وجه كافة أشكال التسوية الأمبريالية التي
تستهدف رأس الثورة الفلسطينية.

٢ - التصدي الحازم للقوى اليمينية
الانعزالية في لبنان المتحالفة مع الصهيونية
والامبريالية لضرب الثورة الفلسطينية وخلق
كيانات طائفية، واستدرج سوريا الى معركة
جانبية لاستنزاف قواها في لبنان.

هـ - ان الانجاز الذي تحقق بانعقاد القمة الثالثة للصمود والتصدي في دمشق والمقررات العلنية والسرية التي نبحت عنها تشكل القاعدة الأساسية لكل تحرك عربي إيجابي، لذلك فإن الجميع مدعوون الى ما يلي:

١ - التبني الكامل لكل القرارات التي صدرت عن القمة الثالثة لمؤتمر الجبهة القومية للصمود والتصدي في دمشق والعمل لوضعها موضع التطبيق العملي.

٢ - دعم شعبنا في الأرض المحتلة لاحتباط المخططات التسوية الأمبريالية الصهيونية المتمثلة بتطبيق مشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع مع كا ما يمثله ذلك من أخطار على مسيرة شعبنا في أرضنا المحتلة ورفض هذا المشروع المؤامرة جملة وتفصيلا.

٣ - تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني وبكافة السبل والوسائل التي تكفل اسقاط المؤامرة.

٤ - تطوير وتعميق علاقة التحالف الاستراتيجي بين م. ت. ف. وسورية باعتبارها

قاعدة الصومود من جهة وباقي أطراف دول
الصمود من جهة أخرى وصولاً لشكل أرقى من
علاقات التحالف الجبموي.

٥ - تطوير العلاقات بين دول الصومود
والتصدي وكتلة الدول الاشتراكية وفي مقدمتها
الاتحاد السوفياتي الصديق.

٦ - الاهتمام بتطوير العلاقات مع حركة
التحرر العربية والعالمية على أساس قاعدة
التحالف التقدمي ضد قوى الشر في العالم.

المسألة التنظيمية:

١ - التأكيد على التحالف الجبهوي بين كافة فصائل المقاومة وضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة!

١ - تحقيق أرض العلاقات بين فصائل المقاومة بما يحقق جبهوية العلاقة مع الجميع.
ب - تحقيق جماعية القيادة في أطر منظمة التحرير الفلسطينية بما يضمن مشاركة الجميع في اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه، بحيث تنتفي الهيمنة من أي طرف كان في اتخاذ القرار أو التنفيذ.

٢ - يحتفظ كل تنظيم باستقلاليته لتنظيمه مع ضمان حقه في التثقيف السياسي لكوادره وفقا لروح التحالف الجبهوي.

٣ - يكون العمل السياسي الخارجي خاضعا للقرار السياسي الواحد ومن خلال القيادة

السياسية الجبهوية (اللجنة التنفيذية) لـ م. ت. ف.

٤ - يشكل مجلس أعلى للأعلام تشارك فيه كافة الفصائل تناط به صلاحية رسم السياسة الاعلامية الواحدة ويكون العمل الاعلامي موحداً ومن خلال المجلس المذكور على أن تشارك كافة الفصائل في الأجهزة الاعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

المجال العسكري:

١ - يشكل مجلس عسكري موحد يقود كافة قوات الثورة الفلسطينية تشارك فيه كافة الفصائل، ويتفرع عنه فروعاً موحدة في المجالات التالية:

أ - فرع الشؤون الإدارية والتموين.

ب - فرع التدريب.

ج - فرع التسليح.

د - فرع العمليات.

٢ - يتم توزيع المهام العسكرية في مجال القوات وفق خطة منسقة ومتفق عليها في المجلس العسكري مع احتفاظ كل تنظيم بقواته وفي أماكن تواجدها حسب الخطة المتفق عليها في المجلس العسكري.

٣ - إذا ما أنجز تنفيذ ما ذكر في المرحلة السابقة وخلال فترة محددة (سنة أشهر - سنة)

تفرز الفصائل بعضا من وحداتها العسكرية
المقاتلة توضع بتصرف المجلس العسكري الأعلى
(المؤلف من القيادات العسكرية لكافة الفصائل)
والمفوض بممارسة صلاحياته المحددة على
مجموع هذه القوات.

٤ - ومع التوجه الجاد من الجميع للوحدة
الوطنية يجب إعادة النظر بموضوع جيش
التحرير الفلسطيني ليكون فصيلا من الفصائل
المقاتلة في الثورة التي تخضع لقرار القيادة
السياسية والعسكرية الموحدة للمنظمة.

مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية:

١ - المجلس الوطني الفلسطيني:

اعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني
بحيث يتراوح عدد أعضائه ما بين (١٥٠ - ١٨٠)
عضوا موزعين حسب النسب التالية:
٥١% فصائل المقاومة:

١٤% التنظيمات الشعبية بحيث تحقق
جبهوية التمثيل.

٣٥% مستقلين وطنيين يتفق على تسميتهم
بين كافة الفصائل موزعين حسب الكفاءات
الوطنية بالداخل وبلاد الشتات والمهجر.

ب - المجلس المركزي:

١- يشكل المجلس المركزي الفلسطيني بقرار
من المجلس الوطني الفلسطيني.

٢ - لا يزيد عدد أعضائه عن ثلث عدد أعضاء
المجلس الوطني.

٣ - يتم تشكيله على النحو التالي:

١ - أعضاء اللجنة التنفيذية.

ب - عضوية لكل فصل من فصول الثورة الممثلة بالمجلس الوطني على فتح التي تمثل بأربعة أعضاء.

ج - عدد من الأعضاء المستقلين من أعضاء المجلس الوطني يتفق على تسميتهم من قبل فصول الثورة.

٤ - يتمتع المجلس المركزي بحق الإشراف والمحاسبة على تنفيذ قرارات المجلس الوطني في الفترة ما بين دورتي انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

ج - اللجنة التنفيذية:

يتم تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من عدد من الأعضاء يمثل كل منهم أحد فصول الثورة الممثلة في المجلس الوطني عدا فتح التي تمثل بعضوية اثنين بالإضافة الى عدد من الأعضاء المستقلة لا يتجاوز ثلث عدد الأعضاء السابقين ويتفق على تسميتهم مع كافة الفصول.

د - التمثيل الخارجي للمنظمة: يكون من خلال:

١ - مكاتب خارجية تعين القيادة السياسية للمنظمة (اللجنة التنفيذية) مسؤولي هذه المكاتب بما يضمن مشاركة جميع الفصائل.

ب - تشكل في أماكن تجمعاتنا لجانا سياسية برئاسة ممثل منظمة التحرير في ذلك البلد يشاركه فيها ممثلوا التنظيمات الأخرى المتواجدة هناك لترعى شؤون الفلسطينيين السياسية والمعنية.

ولقد كانت الوحدة الوطنية تمثل ركنا أساسيا من خط الجبهة السياسي وبرامجها المرحلية حتى قبل الانطلاقة العلنية للكفاح، المسلح فقد حققت الجبهة بعض النجاحات على هذا الطريق الأمل وبالتأكيد فان الاخفاقات التي أصابت بعض هذه التجارب لم يكن سببه ذاتي جبهوي. مع ذلك لم تفقد الأمل بتحقيق شكل ما من أشكال وحدة الموقف السياسي الفلسطيني. واليوم وحتى قبل ظهور نتائج مؤامرة كامب ديفيد وأخطارها العلنية والسرية على القضية

العربية برمتها، كان رفاقنا في الجبهة سابقين للاتصال بقيادات أكثر الفصائل للاتفاق على قاعدة تكون اساس جديدا للوحدة الوطنية يتناسب ومتطلبات المرحلة.

ان كافة الرفاق في الجبهة مدعوون للمساهمة الايجابية وللتحرك الفاعل في طرح الوحدة الوطنية من خلال الحوارات الهادئة بين أوساط المنظمات والجماهير الفلسطينية والعربية وليكن شعارنا في هذه المرحلة أن الوحدة الوطنية هي الخطوة الاولى والتي لا بد منها في برنامج الثورة لأسقاط hegemony المؤامرة.

المهام النضالية في المرحلة القادمة

أولاً: على الصعيد الدولي:

١ - تعميق تحالفات الثورة الفلسطينية مع المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ومع مختلف حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ب - تعميق دور دول عدم الانحياز نوعياً وكمياً وفضح دور الدول المندسة والأنشاقية.

ج - تمتين التحالفات الثورية وتبادل الخبرات في مختلف المجالات والأنشطة بين حركة التحرر الوطني العالمية والثورة الفلسطينية والعربية.

د - إيجاد أصدقاء جدد على الساحة الدولية وفي الحركات والأحزاب التقدمية في أمريكا وأوروبا عبر تبادل النشاطات واللقاءات والحوارات والاستفادة من التجارب والخبرات.

هـ - تشجيع وكسب حركة الزنوج السود في الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم القضية الوطنية الفلسطينية.

و - تمتين العلاقات مع حركات التحرر الوطني التقدمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ز - أدانة الدور الذي تلعبه الاشتراكية الدولية لتمرير اتفاقيات كامب ديفيد تحت غطاء الحرص على الحقوق والوطنية للشعب الفلسطيني.

ثانيا: على الصعيد العربي:

أ - النضال في سبيل الأستمرار في النهج الوجدوي بين القطرين السوري والعراقي كما جاء في الميثاق القومي بأعتباره ردا عمليا على كامب ديفيد وأتفاقية واشنطن.

ب - تطوير معارضة دول الصمود والتصدي السياسية الى دائرة الممارسة النضالية والقومية بشكل يترافق مع تطوير نضال القوى الثورية القومية والشعبية على مدى الوطن العربي.

ج - الحفاظ على قرارات قمة بغداد والعمل على تنفيذها وتطويرها وتشديد العمل القومي والثوري باتجاه ضرب المصالح الأمريكية والأمبريالية في العالم وعموم المنطقة

د - تطوير وتعزيز العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وبين الحركة الوطنية والقومية في لبنان وفصح المؤامرة الالية الى فك التلاحم ما بين الشعبين اللبناني والفلسطيني.

هـ - تصفية جيب سعد حداد بأعتبراره إحدى الأدوات التي تنفذ المؤامرة الصهيونية الأمريكية الساداتية لتصفية الشعب الفلسطيني، وجماهير لبنان الوطنية القومية.

و - تعزيز الديمقراطية في الساحتين الفلسطينية والعربية وأطلاق حرية الجماهير.

ز - رفض المشاريع الأمبريالية المشبوهة والتي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية بحجة الحفاظ على أمن الخليج مستفيدة من وجود بعض الأنظمة الرجعية وعلى رأسها نظام (قابوس) عمان.

ثالثاً: على الصعيد الفلسطيني:

ا - تطوير نضال الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة وتوسيع الاتصالات مع كافة القوى الوطنية الرافضة لكامب ديفيد وأتفاقية واشنطن.

ب - تصعيد العمليات العسكرية داخل الأرض المحتلة بأعتبارها ردا ثوريا لأفشال المؤامرة الأمبريالة الكبيرة.

ج - النضال الدؤوب والمستمر لبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية بأعتبارها أداة الجذب الحقيقي لكافة القوى الثورية العربية ولكافة جماهيرنا في الداخل والخارج.

د - مناهضة كل محاولات الاستفراد والتفرد والوصاية والتشردم التي تمارس على الساحة الفلسطينية بأعتبارها تصب في طاقة أضعاف نضالنا الوطني والقومي.

هـ - فضح كافة المبادرات والتحركات الرامية لأدخال منظمة التحرير في كامب ديفيد سواء كانت هذه المبادرات أوروبية أو امريكية أو غيرها.

و - النضال من أجل تعزيز وتمتين قدرات شعبنا داخل الوطن المحتل لرفض مؤامرة الحكم الذاتي.

ز - رفض المحاولات الرامية للقبول بصيغ معدله للقرار ٢٤٢، وكذلك كافة القرارات الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية.

ح - النضال من أجل تحسين وتعزيز علاقات الثورة الفلسطينية مع الجماهير اللبنانية الحليفة والجماهير الفلسطينية على أساس الممارسات السلوكية الصحيحة، وتحسس معاناة الجماهير وآمالها والعمل على حلها.

ط - تعزيز صمود جماهير شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ لتتمكن من مواجهة عمليات المصادرة والتطهير التي يمارسها الكيان الصهيوني مع الاهتمام بوسائل الأعلام الموجهة اليهم.

ي - النضال من أجل منع انحراف الحوار الفلسطيني - الأردني عن أهدافه للمضوابط التي استند اليها قرار الجبهة بالموافقة على هذا الحوار.

